سورية في ضوء وثائق البلاط الملكي العراقي (١٩٣٢– ١٩٥٨) دراسة تاريخية

م .د. وسيم عبد الامير وهيب مهدي الحسناوي

وزارة التربية العراقية – المديرية العامة لتربية القادسية

wsymalhsnawy@gmail.com

تاريخ الطلب: ٢٠٢٣/٥/١

تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٦/٤

ملخص البحث

يهدف البحث لتسليط الضوء على وثائق البلاط الملكي العراقي المختصة بتاريخ سورية. ويهدف ايضاً لبيان ما تناولت هذه الوثائق من معلومات دقيقة وما نقلت من أحداث هامة وأخبار مفصلة وتحليلها بدقة لما تحتوي على حقائق مهمة ،وتوضح العلاقات المتبادلة بين البلدين الشقيقين. إذ تعتبر الوثائق من أدق وأصدق المصادر لأنها صادرة من جهات رسمية مختصة وتعد ذات أهمية كبيرة للباحثين والمهتمين بالدراسات الوثائقية بوصفها مركزاً لصناعة القرار السياسي وتكشف عن معلومات بغاية الاهمية والدقة ،وقامت الدراسة بعرض لاهم النتائج التي توصلنا اليها بمختلف القضايا .

الكلمات المفتاحية (تاريخ سورية ،الوثائق والملفات ،البلاط الملكي) .

Abstract

The research aims at shedding light on the documents of the Iraqi royal court concerned with the history of Syria. lt also aims at showing

what these documents dealt with in terms of accurate information and what was reported of important news, and to analyze them accurately for what they contain of important facts, as well as to clarify the mutual relations between two brotherly countries. These documents are considered one of the most accurate and reliable sources because they were issued by specialized official authorities and have a great importance to researchers and those interested in documentary studies because it is a center for political decision making and reveals very important information. The study presented the most important results that we reached in various issues.

Keywords: (history of Syria, documents and files, royal court)

المقدمة

تعد الوثائق الصادرة من الجهات الحكومية المختصة من أدق المصادر وأصدقها لانها تنقل الاحداث السياسية والاخبار والمعلومات الاخرى الموثوق منها فهي تصدر من موظفين حكوميين مختصين ومطلعين ومزامنين ومعاصرين للحدث ذوي خبرة ومعنين بالإمر ،إذ قمنا بجمع وعرض وتحليل تلك الوثائق على الرغم من تضمنها مواضيع متفرقة وغير متسلسلة من ناحية الحدث التاريخي وأشارت الى الأحداث الهامة فقط ،إذ تعتبر مادة غنية وهامة لما احتوت من معلومات قيمة وغزيرة ،إذ تعكس لواقع العلاقات المتبادلة وتنقل مختلف الأحداث التاريخية وتعبر عن شؤون الدولة ،فضلاً عن تنظيمها للعلاقات والمصالح المشتركة ،ومن هذه المعطيات ظهرت اهمية موضوع البحث فلم يدرس الموضوع مسبقاً ،فالوثائق تعرض لمختلف المواضيع والقضايا بتواريخ مختلفة ،وحدد الاطار الزمني للبحث من عام ١٩٣٢بدخول العراق عصبة الامم بوصفة دولة مستقلة واصبح لها سياسة وعلاقات خارجية مستقلة تحدد وترسم مسار علاقات العراق الخارجية الى عام١٩٤٥انتهاء الحرب العالمية الثانية،اذ تناولنا مختلف التطورات والاحداث المتعلقة بالتاريخ السوري ضمن هذه المدة الزمنية ،اما المنهج المستخدم ،فهو المنهج الوصفي التاريخي لعرض وتحليل المعلومات والاحداث التي تتضمنها الوثائق ،وقسم البحث الى مقدمة ومحوران فجاء المحور الاول بعنوان الاوضاع العامة في سورية قبل الحرب العالمية

الثانية وكان عنوان المحور الثاني الأوضاع العامة في سورية ابان الحرب العالمية الثانية وتضمنت الخاتمة عرض لاهم الاستنتاجات التي توصل اليه البحث ،وقد اعتمد البحث على وثائق البلاط الملكي الموجودة في دار الكتب والوثائق العراقية في بغداد بالدرجة الاساس إذ تعتبر العمود الفقري للبحث على الرغم من انها اشارت فقط للإحداث الهامة والبارزة من تاريخ سورية وكانت بصورة متفرقة وغير متسلسلة بحسب اهمية وقوع الحدث وبعض المصادر الاخرى ذات الاهمية المتعلقة بالموضوع .

المحور الاول: الاوضاع العامة في سورية قبل الحرب العالمية الثانية.

عارض الشعب السوري الهيمنة المطلقة ورفض الحكم المباشر لسلطة الانتداب الفرنسي بعد أن فرضت فرنسا سيطرتها على سورية منذ عام ١٩٢٠ وما نتج عن هذا الانتداب من تسلط واضطهاد وظلم وقمع للحريات وتقيد حرية الرأي وتجزئة الأراضي السورية على أساس ديني طائفي الى دويلات صغيرة فضلاً على مطاردتها واعتقالها الشخصيات الوطنية المعارضة لسياستها الانتدابية البغيضة ،وبعد أن اتسعت نطاق الانتفاضات والثورات من قبل الشعب السوري الرافض لإدارة فرنسا الاستعمارية ،وبعد أن كثرت خسائر فرنسا في سورية لاسيما بعد اندلاع الثورة السورية الكبرى عام١٩٢٥ التي استمرت حتى عام ١٩٢٧حينها أيقنت فرنسا أن سياسة التسلط والحكم المباشر واتباع تقيد حرية الرأي واستخدام القمع غير مجدية ولا تحقق الاستقرار ،وعلى أثرها سارعت في تغير سياستها ،إذ سمحت بحرية الرأي والفكر وأطلقت سراح المعتقلين السياسيين ،وسمحت بعودة المبعدين السياسيين عن سورية وعادت الأحزاب السياسية الى مزاولة نشاطها السياسي وخففت بعض القيود وأعلنت قرب إجراء الانتخابات النيابية لانتخاب حكومة سورية تنال مقبولية الشعب بغية عودة الأمن والاستقرار وفسح المجال قليلا وابداء مرونة تجاه الشعب السوري[١] ،وعلى أثر هذه التطورات الإحداث السياسية ومن أجل المحافظة على الأمن والاستقرار وبغية فسح المجال للشعب السوري أشارت تقارير قنصليتنا أن المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو(Henri Ponsot)[٢]قد أعلن للشعب السوري أن الانتخابات النيابية في

سورية ستجرى قريباً حسب قانون الانتخابات القديم الذي اصدره سلفه ماكسيم ويغان[٣] عام١٩٢٣ من دون اي اجراء اي تعديل على القانون ،مما اثار هذا القرار حفيظة وامتعاض واعتراض الشخصيات الوطنية واحتج الشعب السوري على القانون القديم الجائر السيئ الصيت لعدم تضمنه أي ضمانات كافية تمنع سلطة الانتداب الفرنسي من الضغط على الناخبين والتدخل الصارخ والمباشر بإدارة الانتخابات وممارستها التزوير ،فضلاً على امكانية تلاعب سلطة الانتداب الفرنسي بصناديق الانتخابات ونتائجها، لأنها سوف تكون تحت اشرافها وادارتها المباشرة ،وطالبوا ايضاً بضرورة واهمية مشاركة الحكومة السورية والاحزاب السياسية في الاشراف على الانتخابات منعاً للتزوير والتلاعب بنتائجها ،بغية منع وصول الشخصيات الموالية والمقربة لفرنسا التي تسعى لتنفيذ سياستها الانتدابية ،الا أن المفوض السامي قد رفض هذه المطالب مما توترت وساءت الاوضاع العامة في سورية من جديد[٤].

وفي السياق ذاته أوضحت تقارير مفوضيتنا أن بعد اعلان نتائج الانتخابات النيابية للجمعية التأسيسية لعام ١٩٢٨ أسفرت نتائجها من تمكن ووصول بعض الشخصيات الوطنية وقسم من قادة الكتلة الوطنية[٥]المدافعين عن حقوق بلدهم الى الجمعية التأسيسية على الرغم من استخدام سلطة الانتداب الفرنسي أسلوب الضغط والتلاعب والتزوير منعاً من وصولهم لمعارضتهم لسياستها المقيتة المتسلطة وسعيها الحثيث من أجل وصول الشخصيات المقربة والموالية لها مما أصابها الدهشة والحيرة وأثار وصولهم الذعر ،إذ تمكن هاشم الاتاسي[٦]من الوصول لرئاسة الجمعية التأسيسية بواقع (٣٨) صوتاً من اصل (٦٨) صوتاً بعد أن فشلت جهود المفوض السامي من وصول احد الشخصيات المقربة والموالية من فرنسا لهذا المنصب الهام لتمرير سياستها الانتدابية الاستعمارية وتكريس وجودها الاستعماري في سورية[٧].

ومن جانب أخر أرسلت مفوضيتنا تقريراً يشير الى سرعان تقاطع وجهات النظر بين الجمعية التأسيسية وسلطة الانتداب الفرنسي بعد مدة وجيزة من تكوينها ولم يستمر التفاهم والوئام طويلاً بين الطرفين ،وأوضح التقرير بعدم استمرار الانسجام بالعلاقات السياسية ،إذ سرعان ما توترت العلاقات ،لان الدستور السوري الذي أقرته الجمعية التأسيسية يعارض ويقيد ويصادر

ويحجم الكثير من نفوذ والتزامات وصلاحيات فرنسا بوصفها دولة انتداب علي سورية ،إذ نص الدستور على وحدة الاراضي السورية والاستقلال والسيادة الكاملة وحرية الرأي والتمثيل الخارجي ،على اثرها سارع المفوض السامي هنري بونسو الى إصدار قرار يتضمن تعطيل الدستور وحل الجمعية التأسيسية لمعارضتها سياسة الانتداب الفرنسي لكون الجمعية تحجم من دور ونفوذ فرنسا في سورية مما عاد التوتر واضطرابات الأوضاع العامة مجدداً في سورية [٨].

ساءت الأوضاع العامة وعاد التوتر من جديد في سورية كما أشرنا سابقاً بعد الغاء الدستور وحل الجمعية التأسيسية ،وكثرت الاضطرابات وتراجعت العلاقات مع سلطة الانتداب الفرنسي ،ومن اجل عودة الاستقرار والهدوء سارع المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو الى إصدار قرار محدداً ٢٠كانون الاول١٩٣١ موعد الانتخابات النيابية للمرحلة الأولى و٥ كانون الثاني١٩٣٢ موعداً لانتخابات النيابية المرحلة الثانية بغية انتخاب مجلس نيابي جديد منتخب من قبل الشعب السوري تكون مهمته تشكيل حكومة وطنية منتخبة ؛لكي تصادق على مشروع المعاهدة الفرنسية السورية التي تحل بدل نظام الانتداب ؛لتحديد مسار العلاقات السياسية الثنائية بين البلدين وصولاً للاستقرار وعودة الأمن والهدوء[٩]،وعليه اشترطت الكتلة الوطنية المتزعمة للمشهد السياسي الدخول بالانتخابات المقبلة عدة مطالب ،وكان من أبرزها اطلاق سراح المعتقلين الوطنين وإصدار العفو عن المبعدين السياسيين وإعادة الحريات ومراقبة صناديق الانتخابات وابعاد رجال فرنسا من ادارة الانتخابات منعاً لتزويرها وتوضيح اسس المعاهدة المزمع اعلانها من قبل فرنسا لتنظيم مسار العلاقات بين الطرفين ،وافقت فرنسا وابدت مرونة نوعاً ما لإنهاء التوتر املاً لعودة الامن والاستقرار لسورية [١٠]،وفي٢٠كانون الاول١٩٣١ ابان سير انتخابات المرحلة الاولى جرت صدامات في مدينة حلب بين الشخصيات الوطنية من جهة والشخصيات الموالية والمقربة من فرنسا من جهة أخرى ،بسبب تدخل رجال المفوضية الفرنسية في سير الانتخابات ومحاولاتها التلاعب والتزوير والضغط على الناخبين لصالح فوز انصارها والمقربين منها بالانتخابات النيابية ،إذ حدث صدامات مما سارعت سلطة الانتداب الفرنسي باعتقال بعض الشخصيات الوطنية المعارضة لسياستها مثل سعد الله الجابري[١١] وأفراد من عائلة ال الكيالي مما حدث اضطرابات

وفوضى عمت مدينة حلب استمرت لثمان أيام إذ علقت الانتخابات مؤقتاً [١٢]،لم يكتف الحلبيون بالصدامات مع سلطة الانتداب الفرنسي بل اتهموها بالتزوير والتلاعب وممارسة الضغط على الناخبين مما هاجم رجال الكتلة الوطنية بعض المراكز الانتخابية وتم تحطيم بعض صناديق الاقتراع لبعض المدن والمناطق التي شابها التلاعب والتزوير ،على اثر اضطراب الاوضاع سارعت فرنسا الى اعتقال بعض الشخصيات الوطنية الفاعلة والمعارضة لسياسة سلطة الانتداب ،وفي مقدمتهم زكي الخطيب[١٣]واخرون من رجال الكتلة الوطنية لإدانتهم التزوير والتدخل الفرنسي وشجبهم لطريقة إدارة سلطة الانتداب الفرنسي للانتخابات النيابية [١٤]،وبسبب توتر الاوضاع العامة وعدم استقرارها ابان الانتخابات أصدر المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو امراً بتعليق الانتخابات وتأجيلها الى اجل غير مسمى في بعض المدن التي حدث بها فوضى واعمال شغب[١٥] **يبدو واضحاً إن سلطة الانتداب الفرنسي** تضغط من إجل التأثير بغية وصول المقربين والموالين لها الى الانتخابات النيابية بقصد سهولة تطبيق سياستها الانتدابية الاستعمارية في سورية وخصوصاً معاهدتها المرفوضة من قبل الشعب السوري لعدم تضمنها وحدة الاراضي السورية والحرية والاستقلال ،وبعد عودة الهدوء والاستقرار اصدرت سلطة الانتداب الفرنسي امراً باستئناف الانتخابات في المدن التي تم تعليق وتأجيل الانتخابات بها محدد٢٠ أذار ١٩٣٢موعداً للمرحلة الاولى و٥نيسان من العام نفسه موعداً للمرحلة الثانية[١٦]،ومن الجدير بالذكر أن الكتلة الوطنية قررت الدخول وخوض والمشاركة بالانتخابات بعد استئنافها في المدن التي توقفت بها الانتخابات وقد اوضحت الكتلة الوطنية وبررت عودتها للانتخابات منعاً من وصول بعض النواب غير اكفاء وبعض الشخصيات الموالية والمقربة لفرنسا للمجلس النيابي لانهم يسعون لتنفيذ خطة سلطة الانتداب الفرنسي بالمصادقة على المعاهدة المرتقبة[١٧]،وبعد انتهاء الانتخابات واعلان الاسماء الفائزة دعا المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو المجلس النيابي الجديد للانعقاد في ٧حزيران ١٩٣٢محدد جدول اعماله بانتخاب رئيس للمجلس النيابي الجديد والمصادقة على مضابط الانتخابات النيابية وتحديد المخصصات المالية للنواب وانتخاب رئيس لسورية[١٨]وتكشف الوثيقة ان عدداً من النواب الوطنيين مثل زكي الخطيب وفخري

البارودي[١٩] وشاكر الشعباني[٢٠]وفائز الخوري[٢١]ونسيب البكري[٢٢]واخرون قد ادلوا بخطابات وطنية حماسية ابان افتتاح الجلسة الاولى للمجلس النيابي مؤكدين وداعين الى أهمية التكاتف في العمل السياسي من أجل وحدة واستقلال وسيادة سورية ومطالبين بالحرية ووجوب نبذ الخلافات وتوحيد الصف الوطني[٢٣]،ومن جانب أخر اشارت الوثيقة الى تأجيل انتخاب رئيس لسورية الى جلسة يوم السبت الموافق١١حزيران ١٩٣٢وتنافس على المنصب كل من صبحي بركات الخالدي[٢٤] وحقي العظم[٢٥]وهاشم الاتاسي من اجل الوصول للمنصب[٢٦]،عقدت جلسة يوم السبت لانتخاب رئيس لسورية وبعد فرز الاصوات قد اتضح فوز محمد علي العابد[٢٧] بواقع(٣٦)صوتاً بينما حصل صبحي بركات على (٣٢) صوتاً من اصل (٧٨) ،وهو العدد الكلي لاعضاء المجلس النيابي[٢٨]،واوجز تقرير مفوضيتنا أن العابد قد القى خطاباً سياسياً بعد فوزه برئاسة الجمهورية داخل المجلس النيابي، مؤكداً على أهمية بذل الجهد لتوحيد الصفوف من أجل حرية واستقلال وسيادة سورية ونبذ التفرقة والخلافات [٢٩]،واكدت تقارير مفوضيتنا على أن سياسة التفاهم والانسجام في العمل السياسي من اجل استقلال سورية لم تدم طويلاً ،إذ استقال كل من مظهر ارسلان[٣٠] وزير العدلية والمعارف وجميل مردم[٣١] وزير المالية والزراعة من حكومة حقي العظم[٣٢] بتاريخ١٨نيسان١٩٣٣احتجاجاً واعتراضاً على مشروع المعاهدة الفرنسية السورية التي قدمت للحكومة من اجل التوقيع والمصادقة عليها بتوصية وضغط فرنسي، كما انسحبت الكتلة الوطنية من العمل السياسي لمحاولات فرنسا لفرض معاهدة جائرة لا تحقق شيئاً للشعب السوري ،بل تكبله وتحد من حريته ،فضلاً على ذلك الخضوع والاستجابة المطلقة لرئيس الحكومة السورية حقي العظم لمطالب الفرنسين غير المشروعة وتعاونه المطلق معها على حساب حقوق الشعب السوري الوطنية وامانيه المشروعة [٣٣]،وفي ١٧تشرين الثاني ١٩٣٣سارعت الكتلة الوطنية من عقد اجتماعاً في منزل فارس الخوري[٣٤]واتخذت قرار مفاده دخول جميع نواب الكتلة الوطنية لجلسة المجلس النيابي بقوة متخذين موقفاً موحد وهو الاعتراض وشجب وادانة المعاهدة وعدم التصويت عليها ،والسعي الجاد والحثيث لعدم تمريرها لكونها لم تحقق الاماني والمطالب الوطنية للشعب السوري[٣٥]،وفي ٢١تشرين الثاني ١٩٣٣عقدت جلسة المجلس النيابي لمناقشة والتصويت

على المعاهدة الفرنسية السورية ،واتخذت فرنسا إجراءات مشددة بقصد الضغط والتضيق على النواب لإجبارهم وارغامهم على المصادقة على المعاهدة وبعد توزيع مشروع المعاهدة على النواب من أجل الاطلاع عليها ومناقشتها وبعد تعالي وتصاعد حدة الجدال بين النواب الوطنيين المخلصين لسورية والمعارضين للمعاهدة من جهة وبين النواب الموالين والمقربين والمؤيدين لسياسة فرنسا والساعين لإقرار المعاهدة من جهة اخرى ،وبعد تعقد وتوتر الاجواء داخل الجلسة لمحاولات النواب المقربين من فرنسا التأثير والضغط وتضليل الرأي العام داخل المجلس بغية الموافقة على المعاهدة ومن اجل انهاء الجدل والانقسام بالموقف أسرع جميل مردم من ابراز مضبطة موقعة مسبقاً من قبل (٤٦) نائباً تتضمن الاعتراض ورفض وعدم المصادقة على المعاهدة مما يعني اجهاض الموافقة على المعاهدة ولم تنجح محاولات تمريرها ولم يكتف بذلك بل صرح موضحاً ان كل من يوافق ويصوت على المعاهدة يعتبر خائناً لسورية وعلى اثرها انتهت الجلسة بعدم المصادقة المعاهدة ورفضها بشكل قاطع وبصورة صريحة بفضل جهود النواب الوطنين المحبين لوطنهم والمخلصين لقضية شعبهم[٣٦]،امتعض المفوض السامي الفرنسي دامين دو مارتيل(Damien De Martel)[٣٧] واوعز بتأجيل انعقاد جلسات المجلس النيابي مؤقتاً ،ومن ثم أمر بحل المجلس النيابي السوري مما عاد التوتر وساءت الاوضاع السياسية مجدداً بين الطرفين[٣٨]،واصدر المفوض السامي دامين دو مارتيل قراراً عطل بموجبه مجلس النواب السوري لعدم موافقته على مشروع المعاهدة[٣٩]،ولم يكتفي بذلك بل امر بحل مجلس النواب السوري نهائياً وصرح بما نصه "**ان سير الاوضاع البرلمانية في سورية سيراً غير متكامل ،مما دفعني الى ايقاف مناقشات مجلس النواب السوري بصورة نهائية وبصفة قطعية لا تراجع فيها**"[٤٠]

يتضح مما سبق أن فرنسا غير جادة ولا تملك رغبة صادقة بإعادة الحرية ووحدة الاراضي السورية بعد تجزئتها الى دويلات صغيرة على اساس ديني وانها غير ساعية بمنح الاستقلال بل حاولت ربط سورية بمعاهدة استعمارية تضمن مصالحها الاستعمارية غير مهتمة بمطالب الشعب السوري المشروطة المشروعة في الحرية والاستقلال ،فضلاً على ذلك لجوئها الى استخدام تكتيك

واستراتيجية السماح بإجراء انتخابات نيابية هو أسلوب تلجأ اليه حينما تسوء الاوضاع وتوتر او عندما تندلع الثورات وتستخدمه وسيلة من اجل التهدئة والعودة للهدوء والاستقرار للحفاظ على مصالحها ونفوذها خشية من تفاقم وتعقد الاوضاع العامة بالداخل السوري ،لكنها كانت غير صادقة وغير جادة بمساعيها بل تسعى الى تثبيت وجودها في سورية من اجل مصالحها الاستعمارية بمختلف الطرق والوسائل.

وافادت تقارير قنصليتنا في انقرة ان المندوب السامي الفرنسي دامين دو مارتيل قد سافر الى انقرة في مطلع عام ١٩٣٥وناقش مع الحكومة التركية موضوع مد سكة حديد جديدة تربط سورية بإيران عبر الاراضي التركية تستخدم هذه السكة المزمع انشائها لأغراض متعددة ،وقد ابدت الحكومة الفرنسية اهتماماً بالموضوع لاسيما بعد ان رفضت الحكومة البريطانية مرور السكة عبر الاراضي العراقية ،لان مد هذه السكة بنظر بريطانيا سوف يضعف ويقلل من اهمية مرفأ حيفا تجارياً وسوف يسهل تغلغل النفوذ الفرنسي نحو الهند درة التاج البريطاني ،لهذه الاسباب وغيرها توجهت فرنسا الى تركيا لتباحث والاتفاق بمد السكة عبر اراضيها وافادت المعلومات ان الحكومة التركية اشترطت على فرنسا التعاون معها من اجل لواء الأسكندرونة وسلخة من الاراضي السورية ،لأهميته الاقتصادية والاستراتيجية [٤١] .

وفي ٢٦ أذار١٩٣٥ناقش المندوب السامي الفرنسي دامين دو مارتيل مع الحكومة التركية العلاقات السورية التركية ،وتم بحث بعض القضايا الهامة مثل قضية تأمين الحدود المشتركة وانهاء المشاكل الحدودية ،واهمية مد سكك الحديد وتوسيع التبادل التجاري ما بين البلدين ومناقشة الاملاك التركية في سورية والمنافع المتبادلة بين البلدين الجارين وغيرها من الامور الاخرى الهامة [٤٢]،وفيما يخص انهاء مشاكل الحدود المزمنة ،إذ ارسلت الحكومة التركية مدير الامن العام التركي الى بيروت للقاء بالمفوض السامي الفرنسي لمناقشة مشاكل الحدود ،إذ طالبت الحكومة التركية ابعاد المخربين والمهربين ووجوب خضوع الحدود للمراقبة الكاملة لمنع مشاكل التهريب ولإنهاء الاخلال بالأمن[٤٣] ،وازاء هذه المباحثات للجارتين سافر جميل مردم رئيس الحكومة السورية الى انقرة بزيارة رسمية استمرت ليومين تباحث الطرفان في مختلف

القضايا التي تخدم البلدين[٤٤] ،الا ان القضية الابرز كانت مشكلة لواء الاسكندرون الذي تسعى تركيا لسلخة من سورية بمساعدة ودعم وتأييد فرنسا بشتى الطرق وبمختلف الوسائل [٤٥].

يبدو مما تقدم أن فرنسا تسعى لتوسيع نفوذها في المنطقة بكافة الوسائل وبشتى الطرق حتى لو كان على حساب اقتطاع اجزاء من الاراضي السورية ومنحنها لتركيا من اجل مصالحها التجارية والاستعمارية إذ سعت لمد سككك حديد جديدة لتوسيع نفوذها ومصالحها الاقتصادية وقضت على مشاكل الحدود من أجل التوسع والتمدد ومنافسة بريطانيا قدر المستطاع في المنطقة فضلا لسعيها لكسب ود تركيا لأهميتها سياسيا واقتصاديا.

وفي إطار مساعي الحكومة السورية من القضاء على المشاكل الحدودية وتمتين العلاقات مع دول الجوار عقد وزير الخارجية السورية سعد الله الجابري في ٢٤نيسان ١٩٣٧مع نظيره العراقي معاهدة لتنظيم امور وقضايا الحدود المشتركة ما بين البلدين سميت بمعاهدة (حسن الجوار) تتضمن حقوق التنقل والرعي وتنظيم امور الماء والزراعة وتنظيم امور الضرائب على السلع المتبادلة وتنظيم امور العشائر والبدو الرحل ومكافحة الجرائم [٤٦].

وقبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية تعقدت الامور السياسية واضطربت مما اسرعت فرنسا من تشديد سيطرتها على سورية ،إذ سارع المفوض الفرنسي غابرييل بويو (Gabriel) Puaux[٤٧]من إصدار قرار في ٨ تموز١٩٣٩ يتضمن تشكيل حكومة المديرين[٤٨] لإدارة شؤون سورية وتعطيل الدستور السوري وحل مجلس النواب السوري ،واعلان حالة الطوارئ وتطبيق الاحكام العرفية في سورية[٤٩]،على اثرها ساءت واضطربت الامور السياسية مجداً وشهدت الكتلة الوطنية تصدعات وانشقاقات ولاسيما بعد ضغط المعارضين لحكم الكتلوين مثل عبد الرحمن الشهبندر[٥٠]واتباعه ،وبعد أن تفاقمت الاوضاع استقال نسيب البكري نائب رئيس الكتلة الوطنية من الكتلة وانضم لتكتل الشهبندر المعارض للكتلة الوطنية مما أصابها الضعف والوهن[٥١]، وعليه سارعت حكومة المديرين من اعادة النظر في جميع القرارات والمراسيم التي اتخذتها حكومة جميل مردم واتخذت قراراً يتضمن اتخاذ اجراءات مشدة ضد الكتلوين وتقيد حرية الرأي ومنع الاحزاب

السياسية من ممارسة عملها وحضر الصحافة وشددت قبضتها على مجمل الأمور في سورية معلنة حالة الطوارئ فضلاً على تطبيقها الأحكام العرفية لتعقد المشهد العالمي بسبب الحرب العالمية الثانية[٥٢].

يبدو واضحاً ان فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية ومن أجل الحفاظ على نفوذها ومصالحها في سورية قد شددت من قبضتها على سورية والغت الحكومة الوطنية المنتخبة والغت العمل بالدستور السوري وحلت المجلس النيابي وادارت سورية بواسطة حكومة المديرين فضلاً على اعلان الاحكام العرفية وتقيدها لحرية الرأي والصحافة والعمل الحزبي ومطاردتها واعتقالها الشخصيات الوطنية المعارضة لسياستها الاستبدادية ،وذلك للحفاظ على وجودها ونفوذها في سورية .

المحور الثاني: الاوضاع العامة في سورية ابان الحرب العالمية الثانية.

اشارت مذكرة صادرة من قنصليتنا في دمشق ان فرنسا اتبعت سياسة المماطلة والتسويف ولم تصدق بوعودها التي قطعتها على نفسها واظهرت عدم جديتها إذ لم ولن تسعى بجد نحو تصديق المعاهدة الفرنسية السورية لعام١٩٣٦ متذرعة ومتحججة بحجج عديدة ولم تكتفي بذلك بل قامت بافتعال المشاكل الداخلية واشاعة الفوضى وتغذية ودعم حركات التمرد في الداخل السوري من أجل افشال وانهاء الحكم الوطني والرجوع للحكم المباشر ،وعلى أثرها احتج واعترض الشعب السوري على هذه سياسة التسويف وساءت العلاقة ما بين الطرفيين مما انعكست سلباً على الاوضاع الداخلية ،إذ اتسمت بعدم الاستقرار[٥٣]،وثارت ثائرة الشعب السوري لاسيما بعد تصريح رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي في شهر كانون الاول١٩٣٨برفضه تصديق المعاهدة ،إذ صرح بقوله "**إن سورية مجموعة شعوب وان فكرة المعاهدة خاطئة في حد ذاتها وأن لجنة خاصة سوف تسافر لسورية لدراسة الحالة من جديد**"[٥٤] وكان من انعكاسات ونتائج هذا التصريح خروج الشعب السوري بمظاهرات معبراً عن رفضه وشجبه ومعارضته لتملص فرنسا وعدم الايفاء بوعودها[٥٥]،ومن الجدير بالذكر أن المشاكل الداخلية التي ظهرت في

سورية افتعلتها فرنسا بقصد افشال الحكم الوطني ،إذ دعمت وأيدت حوادث التمرد والعصيان في مناطق سورية عديدة ،كالجزيرة واللاذقية وجبل الدروز ،وكان العامل الطائفي من ابرز المحاور التي كانت تغذيها رجال سلطة الانتداب الفرنسي ،إذ احتج بعضهم من مكون المسيح والنصارى على هيمنة وتزعم الشخصيات الوطنية من المسلمين للمشهد السياسي السوري واحتكارهم للمناصب الحكومية وابعادهم واقصائهم وعدم تمثيلهم بالحكم وعدم توليهم مناصب حكومية مما نتج اعمال شغب وتمرد وعصيان مدني ممول ومدعوم من قبل رجال الانتداب الفرنسي [٥٦]،ومن ابرز انعكاسات اعمال التمرد التي حصلت في منطقة الجزيرة هو اختطاف المتمردين لمحافظ الجزيرة توفيق شامية[٥٧] المعين من قبل الحكومة المردمية كمحافظ جديد والمكلف بإنهاء حالة التمرد والشغب والعصيان التي اندلعت في منطقة الجزيرة وسعيه لإستباب وفرض الامن وتطبيق قوانين الدولة الى ان تم اختطافه من قبل المحتجين والمتمردون تعبيراً لعدم احترام الحكومة واطلق سراحه لاحقاً [٥٨].

ولعل من المفيد ذكره أن جميع ما حدث في سورية من توتر ومشاكل داخلية هو بتأييد ودعم وتشجيع رجال الانتداب الفرنسي لإثارة المتاعب والمشاكل للحكومة السورية بقصد افشالها وسعي الحكومة الفرنسية بعدم تصديق المعاهدة وبقصد الرجوع للحكم المباشر ولأنهاء وحدة الصف الوطني السوري .

وفيما يتعلق بالعلاقات السورية التركية يكشف تقرير لمفوضيتنا في انقرة أن سلطة الانتداب الفرنسي ابدت اهتماماً واضحاً وخاصاً لتصفية الشؤون المتعلقة ما بين البلدين الجارين وقد تجلى هذا الاهتمام بأرسال سلطة الانتداب الفرنسي بعثة فرنسية إلى الحكومة التركية لتباحث ومناقشة الامور المشتركة ما بين البلدين كقضية تحديد الحدود وتأمينها ومكافحة التهريب وملاحقة المطلوبين وتنظيم التجارة وغيرها من الأمور المشتركة التي تساهم بالحفاظ على الامن واستقرار ومصالح الدولتين [٥٩] .

يبدو أن فرنسا تسعى لتمتين وتحسين علاقاتها مع تركيا على حساب سورية حفاظاً على مصالحها وتوسيعاً لنفوذها ،وتسعى للابتعاد عن كل ما يعكر ويهدد الأمن والاستقرار بين البلدين الجارين بغية تقوية نفوذها داخل سورية.

وفي ٧تموز ١٩٤٠ قتل السياسي والطبيب عبد الرحمن الشهبندر المعارض لحكم الكتلة الوطنية في عيادته بدمشق ،وحدثت اضطرابات وتوترات قد القت بظلالها على الواقع السياسي الداخلي لثقله الوطني ومكانته الاجتماعي فضلاً على معارضته السياسة وحكم الكتلة والوطنية ، إذ اتهم الكتلويون بمقتله ،بالإضافة الى ذلك رفض الشهبندر لسياسة الانتداب الفرنسي ولكونه ذا ميول ومشجع لسياسة بريطانيا[٦٠]،إذ كشفت تقارير قنصليتنا بدمشق ان الشيخ مكي الكيتاني وراء مقتله بدوافع دينية واجتماعية فالشيخ كان يرى أن اراء وافكار وتوجهات الشهبندر الاجتماعية مخالفة للشريعة والدين الاسلامي ولاسيما اراءه التي تميل لحرية النساء وافكاره الاصلاحية المخالفة للعادات والتقاليد الاجتماعية إذ كان الشهبندر كثير التأثر بأراء الغرب وكان يميل لبريطانيا ويشجع سياستها ،وكان يعتقد الشيخ ان القضاء على الشهبندر هو انتصار للدين وللقضية الوطنية لأرائه المتطرفة وكان هذا العمل بدعم وتشجيع من بعض الكتلوين لوجود خلافات وصراع وتنافس سياسي ما بين الكتلويون والشهبندريون للوصول للحكم ،إذ عرف عن الشهبندر معارضته لسياسة الكتلة الوطنية في سورية كما اشرنا سابقاً[٦١]،ولم تغفل تقارير قنصلينا في مدينة حلب من الاشارة الى ان سلطة الانتداب الفرنسي مصلحة بمقتل الشهبندر ،فقد كان الحادث بتدبير من رجال سلطة الانتداب الفرنسي لما يخدم مصالحها بسورية ولمعارضته لفرنسا اولاً ولإشاعة الاضطرابات وعدم الاستقرار الداخلي ثانياً ،لمعارضته وعدائه للكتلويين ،فضلاً عن ذلك سارعت سلطة الانتداب الفرنسي باعتقال المعارضين لسياستها من الكتلوين بعد ان وجهت التهم لهم بمقتله وضيقت الخناق على الحريات واتخاذها اجراءات مشددة وخصوصاً بعد اضطراب الاوضاع الداخلية متخذه من الحادث ذريعة لتشديد سيطرتها وتعميق نفوذها على سورية لثقل الشهبندر السياسي الكبير ولكثرة اتباعه واتساع قاعدة شعبيته[٦٢]،ولم تكتف سلطة الانتداب الفرنسي بهذه الاجراءات بل قدم المفوض السامي غابرييل بويو مذكرة احتجاج للحكومة

العراقية بعد هروب المتهمين بقضية مقتل الشهبندر من قادة الكتلة الوطنية للعراق وهم كل من سعد الله الجابري وجميل مردم ولطفي الحفار واخرون ومحاولة لصق التهمة بالعراق ولا سيما بعد ترحيب وايواء وتقديم الحماية لهم من قبل الحكومة العراقية للزعماء الكتلوين الهاربين المتهمين بمقتل الشهبندر، وكان رد الحكومة العراقية على مذكرة الاحتجاج أن فرنسا هي وراء مقتل الشهبندر بقصد تفريق وحدة الصف الوطني ولإثارة المشاكل الداخلية ولتقليص نفوذ وشعبية الكتلة الوطنية ولضمان بقائها بسورية لمدة اطول[٦٣]،وفي السياق ذاته ادانت وشجبت عائلة الشهبندر وعبرت عن امتعاضها لهروب قادة الكتلة المتهمين بمقتله للعراق وطلبت من الحكومة العراقية عبر الحكومة السورية بعدم ايوائهم او حمايتهم وبضرورة الاسراع بتسليمهم للحكومة السورية لمحاكمتهم داخل سورية لارتكابهم جريمة مقتل الشهبندر[٦٤]،وبعد ان شكلت محكمة خاصة لمحاكمة المتهمين بمقتل الشهبندر وبعد اجراء التحقيقات اللازمة وعقد عدد من الجلسات واستجواب للمتهمين توصلت الى نتائج وصدر في ٧كانون الثاني ١٩٤١ قرار الحكم ببراءة كل من لطفي الحفار وسعد الله الجابري وجميل مردم وعاصم النائلي وفوزي القباني واعدام كل من سامي الحفار وصالح معتوق وسعيد الحصري واحمد عصاصة ومحمد الحرش وتم تنفيذ حكم الاعدام بساحة المرجة بوسط دمشق لاعترافهم بارتكاب الجريمة لدوافع دينية لاعتقادهم ان اراء وتوجهات الشهبندر معارضة لشريعة وللعادات والتقاليد الاجتماعية اذ تشجع على الانحلال وتسعى لتطبيق ثقافة الغرب[٦٥]، وعلى الرغم من اعتراف القتلة وصدور الحكم بحقهم الا ان حادث مقتل الشهبندر قد افقدت الكتلة الوطنية الكثير من شعبيتها ونفوذها وواجهت انتقادات كبيرة وادى الحادث الى تأزمت مجمل الاوضاع السياسية في سورية [٦٦] .

من الواضح أن فرنسا وراء قضية مقتل الشهبندر بقصد ضرب نفوذ الكتلة الوطنية وشعبيتها المتزايد في سورية ولا سيما بعد اتهام قادة الكتلة وهروبهم للعراق من جهة فضلاً لسعيها لتأجيج حدة الخلافات والمشاكل والصراع السياسية الداخلية بين السياسيين السورين وصولاً لترسيخ نفوذها اكثر بسورية من جهة اخرى ولا نس ان الشهبندر كان ميال لسياسة بريطانيا المنافسة لفرنسا وكان يحاول ان يحسن صورتها داخل سورية مما اثار ذلك حفيظة

فرنسا إذ خشت على مصالحها ونفوذها فقد كان للشهبندر اتباع وقاعدة جماهيرية واسعة تهدد مصالحها في سورية.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية سرعان ما سقطت فرنسا بيد الالمان ،وبعد تشكيل حكومة فيشي الفرنسية الموالية لألمانيا استبدل المفوض السامي الفرنسي غابرييل بويو في سورية ولبنان بمفوض جديد هنري فيرناند دينتز (Henri Fernand Dents)[٦٧]اذ وصل الاخير لدمشق بتاريخ ٢٨كانون الاول ١٩٤٠ لممارسة مهامه بوصفه مفوضاً سامياً جديداً ،واتسم موقف الشعب السوري ازاء سقوط فرنسا هو الحياد والشعور بالارتياح الكبير لاعتقادهم بقرب الخلاص من تسلط وسيطرة سلطة الانتداب الفرنسي وغطرستها[٦٨].

وبعد اجتياح الالمان لفرنسا انتشرت الأفكار النازية في سورية وظهرت بعض الشخصيات السياسية المؤيدة لدول المحور ،إذ اعلمتنا مصادرنا ظهور نشاط سياسي بارز في حلب من بعض الشخصيات التي كانت منتمية للكتلة الوطنية ،قاموا بعقد اجتماعات سرية في مقر جريدة الشباب في حلب وذلك بغية استعادة قواهم ونشاطهم السياسي بعد ان اضاعت الكتلة الوطنية هيمنتها ونفوذها واخذوا ينشرون دعاية ويثقفون للشباب للانضمام اليهم واتضح ان هذه الزمرة من الشباب تتجه نحو المبادئ والافكار النازية وانها تنوي تطبيق البرنامج النازي في سورية واخذت تنشر الافكار والثقافة النازية ابتغاء الوصول للحكم متأثرة بانتصارات المانيا الاخيرة بالحرب العالمية الثانية ولاسيما بعد هيمنة حكومة فيشي على سورية [٦٩]،وفي السياق ذاته اشارت معلومات الواردة من قنصليتنا أن احسان الجابري[٧٠] قد قبض أموالاً من ايطاليا ابان الثورة الفلسطينية وبعلم الامير شكيب ارسلان[٧١] وبموافقة الشيخ امين الحسني[٧٢] بقصد دعم وتأييد وتشجيع الثورة الفلسطينية ضد اليهود وبريطانيا من اجل الضغط على بريطانيا لإخراجها من مناطق نفوذها وحلول ايطاليا محلها إذ وعدت الاخيرة بحرية العرب واستقلالهم وضمان سيادتهم في حال تمكنها وتحقق ذلك الامر[٧٣]،ومن الجدير بالذكر ان الالمان تمكنوا من التواصل مع بعض القادة السياسيين وبعض الوجهاء في سورية للدعاية من اجل مناصرة وتأييد المانيا والوقوف بجانبها ضد الفرنسين والبريطانيين المتواجدين في سورية وبث دعاية ان التواجد

الفرنسي والبريطاني هو المسؤول المباشر عن تدهور وسوء الاوضاع الاقتصادية وارتفاع الاسعار وصعوبة المعيشة في سورية وكان الهدف من الضغط هو اضعاف الموقف الفرنسي في سورية[٧٤].

واعلمتنا مصادرنا الموثوقة في مدينة حلب ان في مطلع عام١٩٤١ استطاع احسان الجابري وبعض افراد من عائلة ال الجابري الحلبية العريقة انها من تكوين جمعية ذات طابع ديني في حلب عرفت (بجمعية الفرقان) وفي واقع الامر انها جمعية ذات بعد سياسي من اجل دعم الكتلة الوطنية وتوسيع قواعدها ولإحياء شعبيتها من جديد خصوصاً بعد التصدعات والضعف الذي اصابتها[٧٥].

يتضح مما سبق أن سورية قد تأثرت بالأفكار النازية بعد اجتياح المانيا لفرنسا وتحقيقها انتصارات سريعة وخاطفة ابان الحرب العالمية الثانية ،وسعت المانيا من توسع نفوذها في سورية ومحاولتها ازاحة فرنسا ولاسيما بعد ان تمكنت من التفاهم مع بعض الشخصيات السياسية من خلال تمويلها بالأموال والسلاح وقد وعدتهم بالحرية والاستقلال .

وبسبب اشتداد حدة الحرب العالمية الثانية ساءت الأوضاع الاقتصادية [٧٦]وتأثير الاقتصاد السوري وحدثت أزمة الخبز والارتفاع الفاحش بألاسعار المواد الغذائية فقد شح بعضها واختفى الأخر وبرزت بوادر أزمة خانقة تلوح بالأفق انعكست سلبا على الشعب السوري ،فضلاً على استنزاف المؤن والمواد الغذائية الاساسية من قبل الجنود الفرنسين المتواجدين على الاراضي السورية مما انعكس سلبا على الواقع الاقتصادي واثر سلباً على الواقع السياسي فخرج الشعب بمظاهرات منددة ومعترضة على سياسة فرنسا الاستعمارية وعلى الحكومة الموالية لها مطالبين بتوفير وتخفيض اسعار المواد الغذائية وتوفير الخدمات وانهاء الازمات التي عصفت بسورية [٧٧] .

ومن الجدير بالذكر ان سعد الله الجابري بعد تبرئته من قضية مقتل الشهبندر وبعد عودته من العراق الى سورية قد سعى لتوحيد الجهود ولرص الصفوف ولاسيما بعد التصدع والانشقاقات

التي اصابت الكتلة الوطنية والسعي الجاد للوصول لزمام الحكم وابعاد الشخصيات الموالية لفرنسا إذ اخذ يحشد الإراء ويوحد الجهود ويسعى لإنهاء الخلافات ما بين الكتلويين من جماعة دمشق من جهة وجماعة حلب من جهة اخرى بغية المشاركة بالعملية السياسية بقوة ونشاط فاعل وبصورة موحدة[٧٨].

وفي السياق ذاته عقد اجتماع لرجال الكتلة الوطنية بمدينة صوفر في لبنان للتباحث في توحيد الجهود والتباحث بالقضايا الوطنية والتداول ببعض الامور السياسية الهامة التي تخص العمل السياسي والسعي من اجل استقلال سورية [٧٩] .

وسعت حكومة فرنسا الحرة بعد تحالفها مع بريطانيا للقيام بعمل مشترك لتحرير سورية من سيطرة حكومة فيشي الموالية لألمانيا واخراجها من سورية ،وفي حقيقة الامر ان لبريطانيا نوايا توسعية في سورية مستغلة حالة الضعف والانقسام التي تمر بها فرنسا[٨٠] ،وفي٨حزيران ١٩٤١ زحفت القوات العسكرية البريطانية وقوات فرنسا الحرة بقصد اخراج قوات حكومة فيشي من سورية وجرت مناوشات عسكرية [٨١]الا قوات فرنسا بقيادة المفوض السامي هنري فيرناند دينتز التابع لحكومة فيشي لم تتمكن من الصمود كثيراً إذ اضطرت الى طلب عقد هدنة ،وفي ١٤تموز ١٩٤١ عقدت هدنة ما بين قوات الحلفاء وقوات دانتيز انتهت بموجبها حكم سورية من قبل حكومة فيشي ورجوعها الى قوات الحلفاء[٨٢] ،وكان موقف والرأي العام السوري تجاه التطورات الاخيرة منقسم وغير موحد ولم يتسم بالاستقرار إذ كان ما بين مؤيد لقوات الحلفاء ومعارض لقوات فيشي ومنهم مؤيد لقوات فيشي ومعارض لقوات الحلفاء[٨٣] ، وازاء هذه التطورات السياسية المتسارعة دعا سعد الله الجابري احد اقطاب الكتلة الوطنية الى التشاور والتباحث وتبادل الاراء مع الشخصيات الوطنية والاحزاب السياسية ووجوب التضامن وتوحيد الجهود وعدم الانقسام في ظل هذه الظروف الحرجة التي تمر بها سورية والى وجوب نبذ الخلافات[٨٤] ،وفي (٢٢أيلول١٩٤١) اعلن الحلفاء عن استقلال سورية ولبنان لكسب ود الشعب السوري ابان الحرب العالمية الثانية الا انه في حقيقة الامر كان استقلال شكلي صوري غير فعلي[٨٥] واصدر الجنرال جورج كاترو(Georges Catroux)[٨٦] امر بتعين الشيخ تاج الدين الحسني[٨٧] رئيساً لسورية

وكان التعين الفرنسي بصورة غير دستورية [٨٨]وقد رحب وقبل الحسني بهذا التعين لعلاقاته المتينة ولكونه مقرب وموالي لفرنسا [٨٩]بقصد تشكيل حكومة وطنية تنال مقبولية الشعب السوري مهمتها اجراء الانتخابات النيابية لعودة الحكم الديمقراطي والاستقرار لسورية [٩٠]وعليه سارع تاج الدين الحسني رئيس الجمهورية بتكليف حسن الحكيم[٩١]لرئاسة حكومة جديدة[٩٢] بقصد استباب الامن ولإعادة الحياة النيابية الديمقراطية [٩٣]،ضغطت بريطانيا على الجنرال كاترو لغض النظر عن ترشيح الشيخ تاج الدين الحسني إذ وجدت ان الرأي العام السوري ولاسيما الكتلة الوطنية غير مقتنعة وغير موافقة على تعينه رئيساً للجمهورية إذ حذرت الجنرال كاترو من مغبة انفجار الموقف السوري في ظل هذه الظروف الحرجة الا ان فرنسا تجاهلت تحذيرات بريطانيا ولم تعير لها اهمية واصرت من تعينه بهذا المنصب لكونه احد المقربين منها ولكي تستطيع فرنسا من عودة نفوذها بسورية وتنفيذ سياستها بسهولة ويسر [٩٤].

مما سبق يتضح نجد ان فرنسا سعت جاهدة لاسترجاع سورية لنفوذها وسيطرتها على الرغم من تصريحها مسبقاً بإعلان استقلال سورية ليتضح ان الاستقلال الذي صرحت به هو استقلال صوري شكلي غير فعلي بقصد مداعبة الشعور الوطني السوري ولكسب ود الشعب السوري ابان الحرب العالمية الثانية لصالحها فهي غير جادة ولا تستغني عن مصالحها ونفوذها في سورية.

وفي اطار اعلان الاستقلال السوري اعربت مصر عن ترحيبها وفرحتها لإعلان الاستقلال وجرت اجتماعات بالقاهرة لدعم وتأييد الاستقلال السوري وتكوين حكومة وطنية سورية تحظى بمقبولية ورضا جميع السورين ،وكان من هذه الاجتماعات الاجتماع الذي عقد بالقاهرة ضم كل من جميل مردم عن سورية وبشارة الخوري[٩٥] عن لبنان ومصطفى النحاس[٩٦] عن مصر بالإضافة للجنرال جورج كاترو ممثلا عن فرنسا وجرى التباحث والتشاور في مستقبل سورية السياسي بعد اعلان فرنسا استقلالها ومناقشة قضية المصالح المشتركة ما بين سورية ولبنان[٩٧] ،وعلى اثر هذا التطور اعلنت مصر رسميا اعترافها بالاستقلال السوري وارسلت كتاب الاعتراف رسميا بيد قنصلها العام بدمشق الى وزير الخارجية السورية معبرة عن فرحتها وسرورها بهذا التطور الذي حققته سورية [٩٨].

واتسم التاريخ السوري بكثرة تبدل الحكومات السورية وسرعة تغيرها فضلاً عن قصر عمر بعضها وتنوع الازمات التي رافقتها فضلاً عدم استقرار الحياة السياسية وتعقدها ،إذ سرعان ما وقع خلاف وازمة حادة ما بين رئيس الجمهورية الشيخ تاج الدين الحسني المقرب من سلطة الانتداب الفرنسي من جهة وبين رئيس حكومته[٩٩] حسني البرازي[١٠٠] من جهة اخرى ،اذ اصبح من المتعذر استمرار العمل والتعاون ما بين الطرفين وكان جوهر الخلاف اعتراض البرازي من تدخل سلطة الانتداب الفرنسي بإدارة الحكم فضلاً ولاء الحسني المطلق لفرنسا على حساب مصالح واماني الشعب السوري الوطنية ،وعليه استقال البرازي وعهد الى جميل الالشي[١٠١] بتشكيل حكومة جديدة التي شكلت ٨كانون الثاني١٩٤٣[١٠٢] لكي تستقر الاوضاع العامة بعد اضطرابها وتعقدها[١٠٣]،أدلى رئيس الحكومة جميل الالشي بتصريح تضمن نية الحكومة الاسراع بأجراء الانتخابات النيابية التي سيحدد موعدها بمرسوم سوف يصدر لاحقاً واكد انها ستكون انتخابات حرة بعيدة كن التأثيرات وبعد اعلان نتائجها سيجتمع المجلس النيابي الجديد لانتخاب رئيس جديد للجمهورية واوضح ان اماني البلاد الوطنية سوف تتحقق قريباً [١٠٤].

ومن اجل تلميع صورة فرنسا وتحسينها وكسب ود الشعب السوري ابان الحرب العالمية الثانية صرحت سلطة الانتداب الفرنسي ان الحياة الدستورية والنيابية سوف تعود لسورية من جديد لانتخاب رئيس للجمهورية وحكومة وطنية تنال رضا الشعب السوري من قبل مجلس نيابي منتخب وان الانتخابات المقبلة ستكون في شهر تموز من عام١٩٤٣ وعلى مرحلتين ،المرحلة الاولى بتاريخ ١٠تموز١٩٣٤والمرحلة الثانية بتاريخ٢٦تموز١٩٤٣[١٠٥]، وعلى اثرها اصدر الجنرال جورج كاترو في ٢٥أذار١٩٤٣ قراراً يتضمن انهاء حكومة جميل الالشي وتم تكليف عطا الايوبي[١٠٦] بتشكيل حكومة[١٠٧] مؤقتة حيادية ،وشكلت بتاريخ٢٥أذار ١٩٤٣[١٠٨]مهمتها الاشراف على الانتخابات النيابية المقبلة[١٠٩]،وقد جرت الانتخابات في عهد حكومة عطا الايوبي الحيادية المؤقتة وأعلنت النتائج ،إذ فاز القوتلي بالانتخابات وحصل على (٦٢٨) صوتاً وحصل كل من سعيد الغزي على (٦٢٧) صوت وحصل نصوح البخاري على (٥٩٤) صوتاً وحصل

لطفي الحفار على (٥٦٨) صوتاً وحصل جميل مردم على (٥٣٦) صوتاً وحصل صبري العسلي على (٥٢١) صوتاً فضلاً على وصول شخصيات وطنية اخرى للمجلس النيابي.[١١٠]

وأشارت تقارير المفوضية ان الانتخابات النيابية السورية قد جرت ضمن الموعد المحدد لها مسبقاً[١١١]من دون تدخل سلطة الانتداب الفرنسي وان حكومة عطا الايوبي استطاعت ادارتها بشفافية وبنزاهة وبإخلاص وحياد تام وقد ظهرت نتائج الانتخابات بتقدم قائمة الكتلة الوطنية تقدماً ساحقاً[١١٢]،وتشير المصادر الى وقوع صدامات كبيرة وحدوث أعمال شغب ادى لوقع جرحى ما بين عائلتي الجابري والكيالي في مدينة حلب ابان سير الانتخابات ،وذلك بسبب التنافس الانتخابي ،إذ سعت كل عائلة لحشد انصارها لانتخابها من أجل الوصول لعضوية المجلس النيابي[١١٣] ،وبعد انتهاء الانتخابات واعلان الاسماء الفائزة عقد المجلس النيابي جلسة في ١٧أب١٩٤٣[١١٤]تم انتخاب فارس الخوري رئيساً له بواقع (١١٥)صوتاً من أصل (١٢٤)صوتاً[١١٥]ومن ثم تم انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية بواقع(١١٨)صوتاً من اصل (١٢٤)صوتاً[١١٦] ،وعلى اثرها سارع الايوبي من تقديم استقالته لانتهاء مهمة حكومته وفي ١٩ أب ١٩٤٣تم تشكيل اول حكومة سورية منتخبة جديدة بالعهد الوطني الاول[١١٧] برئاسة سعد الله الجابري[١١٨]،إذ ألقى الجابري منهاج وزارته الجديدة داخل المجلس النيابي وكان ابرز ما اكد عليه اعتماد حكومته على شخصيات يتمتعون بكفاءة وبمكانه عالية ومن لديهم الخبرة الواسعة ولديه تجارب وحنكة سياسية عالية [١١٩]وهو يعمل جاهداً لتوطيد قواعد الحرية والاستقلال وسيادة سورية ووحدة اراضيها بكل قوة وعزيمة واخلاص وخدمة جميع أبناء الأمة من دون تفريق او تميز وصولاً للحرية والسعادة والرخاء وان حكومته ستعمل بمبدأ التعاون الوثيق مع المجلس النيابي المنبثق من ارادة الامة ونالت حكومته ثقة المجلس النيابي السوري[١٢٠]،واكد على ضرورة تعاون الجميع للوصول لحقوق الشعب[١٢١]،وشكلت حكومة الجابري من شخصيات سياسية مرموقة وبارزة [١٢٢]ومن الجدير بالذكر أن العراق من الدول التي اعترفت باستقلال سورية ورحبت بالحكومة السورية الجديدة ،إذ ابرقت لنا قنصليتنا العامة في دمشق أن وزير الخارجية السوري قد استدعى القنصل العراقي بدمشق وأبلغه شكر الحكومة السورية وتقديرها على موقف العراق بالاعتراف

بالاستقلال السوري وبالحكومة الجديدة وعبر عن امتنانه للمساعدات التي قدمها العراق لسورية وطلب وزير الخارجية من رفع درجة التمثيل السياسي ما بين البلدين لان ذلك من شانه يساعد بتثبيت الكيان الدستوري السوري [١٢٣].

وفيما يخص التبادل الدبلوماسي بين سورية وبعض الدول المجاورة أفادت مصادرنا أن حكومة سعد الله الجابري قد قامت برفع درجة التمثيل الدبلوماسي مع العراق بقصد تمتين العلاقات الاخوية وانسجاماً لمبدأ حسن الجوار ولوجود علاقات متبادلة فضلاً على اشتراك الدولتين بحدود مشتركة [١٢٤] ،ولم يكتف الجابري برفع درجة التمثيل الدبلوماسي بل بعث ببرقية شكر وتقدير الى الحكومة العراقية لاعترافها باستقلال سورية ولمساندة سورية ،وأكدت البرقية على أهمية تطور المصالح المشتركة بين الطرفين وسعية الجاد لتوسيع التعاون الأخوي وأوضحت البرقية عن ارتياح سورية حكومة وشعباً لتقدم العلاقات الثنائية ما بين الدولتين الشقيقتين [١٢٥] .

يتضح ما سبق أن الجابري قد سعى جاهداً لاسترجاع مكانة سورية دولياً والعمل على توثيق وتمتين علاقاتها مع الدول وخصوصا الدول العربية المجاورة لحنكته وخبرته السياسية العالية.

ويكشف تقرير مرسل لنا من قنصليتنا في دمشق فيما يخص موضوع وفاة الشيخ تاج الدين الحسني يتضمن أن جميع محاولات وجهود الفرنسين لإنقاذ حياة الحسني قد بائت بالفشل ،إذ اكدت الوثيقة على أن الفرنسين قد بذلوا جهوداً كبيرة ،إذ استقدموا اطباء فرنسين ماهرين واحضار ادوية خاصة ،لإنقاذ حياته لأنه شخصية مقربة لهم ولعلاقاته الوثيقة بين الطرفين ،إذ اعتبروا موته خسارة لهم لا يمكن تعويضها ،إذ من الصعوبة ايجاد شخصية تنفذ رغباتهم من بعده فهو يتصف بالتعاون والاخلاص المطلق مع فرنسا واعرب التقرير ان الحسني لم يتمتع بسمعة طيبة ولم يكن محبوباً ومرغوب به بين الشعب السوري ولم يعتبر السوريون وفاته فاجعة او خسارة وطنية[١٢٦] .

واكدت الوثائق ان فرنسا رغبت بالتفاهم مع بريطانيا من اجل تقاسم النفوذ والاستحواذ على اكبر قدر من المستعمرات إذ اشترطت الحكومة الفرنسية على الحكومة البريطانية ان تؤيدها

وتدعم وجودها في سورية ولبنان مقابل تأييد فرنسا المطلق لبريطانيا في تقرير مصير شؤون المستعمرات الايطالية التي استولت عليها بعد خسارة ايطاليا الحرب[١٢٧] .

لم تكن فرنسا جادة بمنح سورية استقلالها ،كما زعمت وصرحت به سابقاً بل استخدمت اسلوب المماطلة والتسويف ولم ترفع يدها عن سورية وسعت الى التمسك بها بشتى الطرق وبمختلف الوسائل لأخر نفس على الرغم من أن الحرب العالمية اوشكت على الانتهاء بانتصار الحلفاء، مما أثار هذا الامر حفيظة الشعب السوري وطالبت الحكومة السورية بضرورة انتهاء الانتداب الفرنسي وسحب قواتها العسكرية من الاراضي السورية مما تأزمت وتوترت العلاقات بشكل واضح بين الطرفين ،وقد اتضحت ملامح هذه العلاقة المتوترة في مطلع عام١٩٤٥وذلك عندما طالبت الحكومة السورية من سلطة الانتداب الفرنسي بتحويل القطعات العسكرية السورية المحلية الخاضعة لسيطرتها للحكومة السورية الا أن فرنسا قد رفضت وتمسكت بها بشدة واشترطت عقد معاهدة جديدة مع الحكومة السورية لضمان مصالحها في سورية ومن ثم تسليمها الى الحكومة السورية لكن الحكومة السورية رفضت الامر بشدة [١٢٨] ،وسعت سورية لتعزيز مكانتها بين الدول العربية والحصول على دعمها إذ سافر رئيس الجمهورية شكري القوتلي الى المملكة السعودية والتقى بالملك عبد العزيز بن سعود وتباحث الطرفان التطورات السياسية واهمية الدعم العربي لسورية وضرورة الضغط على فرنسا لخروجها من سورية والحفاظ على استقلال وسيادة سورية[١٢٩] ،وفي السياق ذاته في ١٣شباط١٩٤٥ سافر شكري القوتلي والتقى بالملك فاروق بالقاهرة في إطار الدعم العربي لسورية [١٣٠] ،وجرى اجتماع في القاهرة ضم كل من الملك فاروق وتشرشل رئيس وزراء بريطانيا وروزفلت رئيس الولايات المتحدة والقوتلي لتباحث والتشاور في مجمل الاوضاع العامة ومنها التطرق لقضية استقلال سورية ووجوب دعمها والضغط والتضيق على فرنسا من اجل انسحابها من الأراضي السورية[١٣١] ،وأبرقت مفوضيتنا بتقرير مفاده ان سلطة الانتداب الفرنسي قامت بمجموعة من الاستفزازات للحكومة السورية بقصد الضغط عليها لعقد معاهدة جديدة تضمن مصالحها في سورية كاعتداءاتها على الشعب السوري ،وفي ١٩أيار ١٩٤٥وقعت صدامات ما بين الطرفين وخصوصا في دمشق وحلب وحمص ،إذ ادانت ورفضت

الحكومة السورية هذه الاستفزازات ووصفتها باللأمسؤولة وغير المنصفة وخرج الشعب السوري بمظاهرات يدينون ويشجبون الاعتداءات الفرنسية ،وعبروا عن استنكارهم وادانتهم ،لكن الموقف توتر اكثر ،إذ قامت سلطة الانتداب الفرنسي باعتقال بعض المعترضين على سياستها ،وهجمت على بعض المباني الحكومية[١٣٢]، وتجاهلت فرنسا مطالب الحكومة السورية وانكرت وعودها وفي شهر أيار١٩٤٥ أرسلت فرنسا جنوداً جدداً لسورية على متن سفينة حربية [١٣٣]على اثرها احتجت الحكومة السورية وأوضحت أن هذا التصرف ينافي الاستقلال والسيادة السورية فضلاً على عدم حصول فرنسا موافقة مسبقة من الحكومة السوريةً بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة [١٣٤].

ساءت العلاقات اكثر ما بين سورية وسلطة الانتداب الفرنسي وتعقد مسارها وخرج الشعب السوري بمظاهرات منددين ومعترضين على السياسة فرنسية الاستعمارية وتمسكها بسورية ،وعلى اثر هذا التصعيد الخطير اصدر الحاكم العسكري بدمشق أوليفار روجيه ((Oliver Roger[١٣٥] في ٢٢أيار ١٩٤٥بلاغاً سرياً المرقم(ب.و٢٤)الموجه للقوات الفرنسية في سورية صادر من هيئة اركان الحرب كان نصه " **ان من واجب فرنسا وشرفها العسكري يقضي بإبادة جميع عناصر الشغب التي تريد اخراج فرنسا من سورية ويتوجب عليها احتلال الدوائر الحكومية السورية ومؤسساتها ومنع سورية من الاتصال بالدول العربية المجاورة ووجوب ان تدار الامور من قبل حاكم عسكري وبصورة مباشرة ويجب فتح المحاكم العسكرية لمحاكمة المعارضين لسياسة فرنسا وضرورة الاسراع بقمع المظاهرات**"[١٣٦] وفي ٢٨أيار ١٩٤٥قامت الطائرات والمدفعية الفرنسية بقصف المدن السورية وهجمت القوات الفرنسية على الاماكن الحكومية الحساسة وسيطرت عليها واستمر العدوان الفرنسي ثلاث ايام وتم الاعتداء على بعض المدن السورية وخصوصا دمشق[١٣٧]،وفي ٢٩ أيار ١٩٤٥تم قصف واحراق والعبث ونهب محتويات مبنى مجلس النواب السوري والتمثيل بجثث حراس المبنى[١٣٨] وكان الهدف من ذلك قتل رئيس المجلس النيابي سعد الله الجابري لكونه من اشد المعارضين والرافضين والمعادين لسياسة فرنسا فضلا عن ذلك محاولته ابادة اعضاء المجلس النيابي والحكومة السورية لتواجدها داخل المجلس لمناقشة الوضع المتأزم ،وسعت فرنسا لايجاد فراغ دستوري والعودة لحكم سورية حكماً عسكرياً

مباشراً من قبل سلطة الانتداب الفرنسي مما توتر وتأزم الوضع الداخلي اكثر [١٣٩]، الا أن سعد الله الجابري بحنكته وذكائه ومقدرته العالية من قراءة الواقع السياسي المتردي تمكن من افشال خطة اوليفار روجيه إذ أمر الجابري رئيس مجلس النواب السوري جميع النواب بضرورة عدم الحضور وحذرهم من مغبة التواجد والتجمع داخل مبنى المجلس النيابي او التواجد بالقرب منه لوصول معلومات مؤكدة عن نية اوليفار روجيه من قصف المجلس بقصد ابادة اعضاء المجلس النيابي والحكومة إذ كان من المقرر عقد اجتماع لمناقشة التصعيد الفرنسي الاخير[١٤٠]،ولم يكتفي اوليفا روجيه من الهجوم على مبنى المجلس النيابي بل حاصر بعض الوزراء والشخصيات الوطنية داخل سراي الحكومة بقصد قتلهم اثناء اجتماعهم لبحث ومناقشة مستجدات الوضع السياسي السيئ وما الت اليه الاوضاع المتردية [١٤١] وبسبب غطرسة وهمجية وتعند سلطة الانتداب الفرنسي وما احدثت من فوضى بعد عدوانها على دمشق ناشد رئيس الجمهورية شكري القوتلي على الرغم من سوء وتأزم حالته الصحية وتدهورها[١٤٢] الحكومة البريطانية بوجوب الاسراع بالتدخل لوقف المجزرة الفرنسية بحق الشعب السوري وضرورة انهاء الاعتداء الفرنسي الغاشم واهمية اعادة النظام والاستقرار لسورية [١٤٣]وعلى اثرها وجه تشرشيل رسالة الى الجنرال ديغول نصها " **ان للموقف الخطير الذي حدث ما بين قواتكم والقوات السورية يؤسفنا ،واننا اصدرنا امراً الى القائد العام للشرق للتدخل لوقف القتال ومنع اي اشتباك وندعوكم فوراً بإصدار اوامركم لقواتكم العسكرية بوقف القتال والانسحاب الفوري الى الثكنات العسكرية** "[١٤٤]،وكما أرسلت الحكومة الامريكية مذكرة الى الحكومة الفرنسية محذرة من مغبة استخدام القوة من أجل الحصول على امتيازات فرنسية جوهرية في سورية وخطورة انعكاساتها الخطيرة ويجب التعامل بعناية وحذر مع سورية[١٤٥] ،كما أشارت الوثائق الى منع سلطة الانتداب الفرنسي اتصال سورية بالحكومات المجاورة خشية افتضاح همجية عدوانها الاخير وغطرستها المستمرة بسبب ،حداث مجزرتها ،الا أن رئيس المجلس النيابي سعد الله الجابري تمكن من الانتقال بصورة سرية الى لبنان ومن هناك فضح سياسة فرنسا العدائية واوضح تفاصيل اعتدائها الغاشم وحشد الراي العام ضد فرنسا وأعلم جميع الدول بمجزرة فرنسا وفضح عدوانها وطالب بعقد جلسة طارئة

لجامعة الدول العربية وطالب من الدول الكبرى الوقوف بوجه فرنسا وضرورة الاسراع بمناصرة سورية من أجل اخراجها من الاراضي السورية بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة [١٤٦] .

وعرضت وثيقة صادرة من مفوضيتنا أن مصر ادانت العدوان الفرنسي على سورية اذ وصفته بالهجوم البربري وعدت هذا العمل مخالفاً للقوانين الدولية واعتداء صارخاً على دولة تتمتع باستقلال[١٤٧].

ومن جانب اخر اكدت الولايات المتحدة الامريكية ان موقفها لم يتبدل او يتغير ازاء الاعتراف بالاستقلال التام لسورية وانها سوف تناقش الاعتداء الفرنسي مع الحكومة الفرنسية بالقريب العاجل للوصول لتسوية ولعودة الاستقرار لسورية [١٤٨].

ومن المفيد ذكره أن سورية تقدمت بشكوى الى منظمة الأمم المتحدة وعرضت قضية ضرورة خروج فرنسا عن الاراضي السورية إذ وجودها يعتبر تهديد سافر لاستقلال وانتهاك صارخ لسيادة سورية بالإضافة ان سورية عضواً مؤسس بالأمم المتحدة وبعد مناقشة الموضوع وادانة اغلب الدول المنظمة لهذه المنظمة لسياسة فرنسا الرعناء ووقوفهم مع مظلومية سورية واجهت فرنسا احراج وضغوط دولية بقصد اخراجها عن الاراضي السورية ،وبعد ان فشلت فرنسا من الحصول على معاهدة مع الحكومة السورية تضمن بها مصالحها كشرط لخروجها عن سورية[١٤٩] اشترطت هذه المرة خروج القوات البريطانية معاً لضمان عدم سيطرة بريطانيا على سورية بعد انسحابها وخروجها عن سورية معاً ،وبناءً على ذلك عقد اتفاق (بيدو – بيفن)[١٥٠]في ١٣كانون الاول١٩٤٥في لندن ما بين ارنست بيفن وزير خارجية بريطانيا وجورج بيدو وزير خارجية فرنسا الذي تضمن بحث الخلافات بين الدولتين وتوقيع اتفاقية تتضمن الانسحاب العسكري التدريجي لقوات كلا الدولتين من سورية مع الاحتفاظ بقوة كافية لضمان ودعم السلام والامن في المشرق ،وعلى اثر هذا الاتفاق احتجت ورفضت الحكومة السورية هذا الاتفاق وفي ١٥من الشهر والسنة نفسها خرجت مظاهرات شعبية كبيرة منددة ومعترضة لهذا الاتفاق وطالبت الحكومة السورية بالانسحاب الفوري الكامل دون قيد او شرط ورفضها القاطع لبقاء قوات لما

يسمى حفظ وضمان السلام والامن واعتبرته انتهاك صارخ لاستقلال وسيادة سورية وعدت اتفاقية جديدة لتقاسم النفوذ ما بين الدولتين المستعمرتين ،على اثر الاحتجاجات والرفض الشعبي اصدرت الحكومة السورية بياناً في٢١ من الشهر نفسه معلنة انها غير ملتزمة وغير معنية بمقررات الاتفاقية لأنها انتهاك واضح وصريح لسيادة واستقلال سورية.[١٥١]

يبدو ان فرنسا لم تكن صادقة بوعودها تجاه سورية بل حاولت وسعت جاهدة من عقد معاهدة اخيرة قبل الانسحاب للاحتفاظ بنفوذها ومصالحها في سورية الا انها فشلت في ذلك.

الخاتمة :

١–على الرغم من أن الوثائق قد نقلت وعرضت لنا احداثاً ومواضيع متفرقة بصورة غير متسلسلة من الناحية التاريخية لأنها ركزت على الحدث الهام والبارز ،الاَ أنها في حقيقة الامر ذات اهمية كبيرة ،لأنها حوت معلومات دقيقة واضحة وتضمنت تفاصيل شاملة ذات اهمية بالغة الدقة.

٢–لم تنحصر الوثائق على عرض الجانب السياسي بل تعدتها الى جوانب أخرى واشار بعضها للواقع الاقتصادي والاجتماعي ،ولهذا فهي قد أتسمت بالشمول والدقة.

٣– تضمنت بعض الوثائق على عرض لعلاقات سورية مع بعض الدول المجاورة ،إذ عرضت لمعلومات مفصلة ودقيقة لطبيعة لتلك العلاقات ،كالتبادل التمثيل الدبلوماسي وتمتين العلاقات الثنائية بين البلدين وسعيها لحل المشاكل الحدودية ،وعقد اتفاقيات تنظم المصالح المشتركة وتساهم بفرض الامن والاستقرار وتمتين أواصر ومكانة سورية مع الدول المجاورة معها.

٤– لم تعرض الوثائق للأوضاع الداخلية في سورية فقط ،بل أشارت للعلاقات الخارجية وطبيعة علاقات سورية مع الدول الاخرى .

٥–أكدت الوثائق على أهمية جهاد الشعب السوري ونضاله ،برفضه ومعارضته القاطعة لسياسة الانتداب الفرنسي الاستعمارية بتجزئة الأراضي ومطاردة الشخصيات الوطنية وتقييد حرية الرأي العام .

٦–تناقلت الوثائق عرضاً شاملاً لدفاع الشعب السوري عن حقوقه الوطنية المشروعة بالحرية والاستقلال والسيادة ونبذ الخضوع للسيطرة الفرنسية ورفض التعاون معها.

٧–أوضحت الوثائق معارضة الشعب السوري لبعض الشخصيات والاحزاب السياسية المتعاونة والموالية لسلطة الانتداب الفرنسي فقد نبذها واحتقرها وابتعد عنها ولم يؤيدها او يساندها او يسايرها المجتمع السوري.

٨–ونقلت لنا وثائقنا واقع الصراعات بين الاحزاب السياسية السورية من أجل الوصول للحكم وأوضحت التنافس على المكاسب والمصالح الشخصية والتناحر فيما بينها واهمال قضاياه المصيرية وهموم الشعب الوطنية أذ كانت احزاب غير مستقرة او منظمة وتفتقر الى النظام الداخلي وعدم التوافق فيما بينها ولم تسع للتوحيد والتكاتف في اصعب المواقف الوطنية من اجل حل مشاكل سورية الداخلية وكان الصراع بين حزب الشعب التابع لعبد الرحمن الشهبندر والكتلة الوطنية ابان عام(١٩٢٨–١٩٣٩) والحزب الوطني وحزب الشعب ابان عام (١٩٤٦–١٩٤٩) نموذجا للعمل الحزبي في سورية ،فضلاً على تصدع وتفكك وحل او حضر بعضها او مطاردة واعتقال ونفي زعمائها ،مما انعكس سلبا على استقرار وتقدم سورية.

٩– أثبتت الوثائق مقاطعة الشعب السوري للانتخابات النيابية التي أدارتها وتدخلت بها سلطة الانتداب الفرنسي ،وأكد الشعب على وجوب نزاهة الانتخابات النيابية وضرورة ابعاد رجال فرنسا واهمية عدم تزويرها او التلاعب بها من قبل سلطة الانتداب الفرنسي ،والسعي الجاد من منع وصول بعض الشخصيات الموالية والمتعاونة مع فرنسا للمناصب السياسية الهامة منعاً لتمرير سياسة فرنسا الاستعمارية بتجزئة الاراضي السورية واضعاف وحدة الصف الوطني ،وكذلك عارض الشعب السوري الانتخابات النيابية والدستور بعهد الانقلابات العسكرية إذ عدت غير ديمقراطية وكانت بعهد اغتصاب للشرعية.

١٠–بينت الوثائق معارضة الشعب السوري لجميع الاتفاقيات والمعاهدات التي لا تحقق وحدة وأماني الشعب السوري المشروعة في الاستقلال والسيادة التامة .

١١–اشارت الوثائق الى رفض وادانة الشعب السوري لسياسة فرنسا الاستعمارية سواء كان بالمظاهرات الشعبية تارة والاحتجاجات والاضرابات السياسية والمقاطعة واسقاط الحكومات الموالية تارة اخرى.

١٢–استعرضت الوثائق وأكدت مطالب الشعب السوري بضرورة واهمية سن دستور وطني يضمن حقوق سورية ويحجم من صلاحيات ونفوذ فرنسا بوصفها دولة استعمارية.

١٣–أفادت الوثائق أن سلطة الانتداب الفرنسي اعتقلت الشخصيات السياسية الوطنية المعارضة لسياستها الاستعمارية ،ونفت وقتلت بعض الاخر ،تلك الشخصيات الوطنية المدافعة عن حرية واستقلال سورية، بل الصقت بعض الجرائم ببعض الشخصيات الوطنية الاخرى لافتعال المشاكل الداخلية وتفريق وحدة الصف الوطني كقضية مقتل عبد الرحمن الشهبندر نموذجا التي اتهم بها قادة الكتلة الوطنية من اجل شق وحدة الصف الوطني.

١٤–اوضحت الوثائق ان على الرغم من عقد معاهدة عام ١٩٣٦ ما بين فرنسا وسورية الا ان فرنسا لم تكن جادة او صادقة ولم تلتزم بوعدها فيما يخص تصديق المعاهدة ،بل اتضح انه اسلوب او اجراء تتخذه سلطة الانتداب الفرنسي حينما تتعسر الاوضاع داخل سورية او حينما تشعر ان وجودها ومصالحها بخطر كمحاولة لامتصاص وتهدئة الغضب الشعب السوري ،إذ سرعان ما ترجع لأسلوب الحكم المباشر والغطرسة والعنف تجاه الشعب السوري.

١٥–اخبرتنا الوثائق أن سلطة الانتداب الفرنسي اثارت المشاكل الداخلية وغذت النعرات الطائفية وحفزت الفوضى بقصد افشال الحكم الوطني بعد عقد معاهدة عام ١٩٣٦ بقصد اضعاف وحدة الصف الوطني وترسيخ لوجودها.

١٦–وتشير الوثائق ان على الرغم من اعلان فرنسا استقلال سورية عام ١٩٤١وذلك ابان الحرب العالمية الثانية ،الا في حقيقة الامر كان استقلالاً صورياً وغير حقيقي إذ ارادت فرنسا كسب ود الشعب السوري ابان الحرب وخصوصاً بعد مساعيها لطرد قوات فيشي الموالية لالمانيا عن

الاراضي الفرنسية والعودة لترسيخ وجودها من جديد متجاهلة المطالب الوطنية للشعب السوري بالحرية والاستقلال والسيادة.

١٧–رصدت الوثائق سرعة تبدل الحكومات السورية ،وعللت ذلك لعدم استقرار والاوضاع الداخلية ،وعدم استباب الامن وكثرة الاضطرابات والصراعات والتنافس السياسي ،مما ادى ذلك الى عدم استقرار الحكومات السورية وسرعة تبدلها وكثرة عددها ،فضلا عن قصر عمرها وهذا مؤشر واضح لعدم التوافق والاستقرار السياسي.

١٨–وتطرقت الوثائق الى حقيقة الانقلابات العسكرية التي عصفت بسورية وأوضحت ان من انعكاساتها عدم الاستقرار السياسي وتدهور الاوضاع العامة وتخبط في مسار العلاقات الدولية ،إذ سارع قادة الانقلاب الى تغير نظام الحكم وسن دستور تلائم مطالبهم واجراء انتخابات غير نزيهة لتمسك بصورة اكثر ،مما انعكس سلباً على استقرار سورية .

١٩–لم تهمل الوثائق محاولات بعض الدول الاقليمية لجر سورية لسياسة التحالفات او المحاور مما ترك خلافات وخلق مشاكل داخلية لسورية ،فقد توجت هذه المحاولات بالوحدة بين سورية ومصر(١٩٥٨–١٩٦١) التي انتهت بالفشل الذريع ،إذ عانت سورية من هذه التجربة المريرة وانعكاساتها القاسية لمدة طويلة.

المصادر.

[١]نزار الكيالي ،دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠–١٩٥٠، دار طلاس،دمشق،١٩٩٧،ص٤٤.

[٢]هنري بونسو:(١٨٧٧–١٩٦٣)سياسي وعسكري فرنسي ،درس بمدارس العاصمة باريس والتحق بالأكاديمية العسكرية بباريس وتخرج برتبة ضابط ، شارك بالحروب الفرنسية تدرج بالمناصب العسكرية والسياسية، اصبح ممثل عن بلاده بدول عديدة ككندا والمانيا وغيرها، وفي عام١٩٢٦ تولى مهام المفوض السامي الفرنسي في سورية ولبنان ،للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الرحمن عبد الكريم البيطار ،المعاهدة الفرنسية السورية والحكم الوطني في سورية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة دمشق، كلية الاداب،١٩٩٢،ص٤٤٦.

[٣]ماكسيم ويغان:(١٨٦٧–١٩٦٥)ضابط فرنسي قدير ،وفي عام ١٨٨٨تخرج من كلية سان ريمو العسكرية برتبة ضابط ،تدرج بالمناصب العسكرية واصبح رئيس اركان للجيش الفرنسي ابان الحرب العالمية الاولى ،وفي

٩أيار١٩٢٣ استلم عمله كمندوب سامي لفرنسا في سورية ولبنان واستمر حتى ٥كانون الاول١٩٢٤،للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الرحمن عبد الكريم البيطار ،المصدر السابق،ص٤٤٦.

[٤] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٥)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٣٢)تقرير شهر شباط ١٩٢٨،و١،ص١.

[٥]الكتلة الوطنية :تجمع سياسي هام وكبير، ضم ابرز السياسيين الوطنيين المخلصين لبلدهم ابان الانتداب الفرنسي كهاشم الاتاسي وشكري القوتلي وسعد الله الجابري وعبد الرحمن الكيالي وجميل مردم واخرون للدفاع عن حقوق سورية ،ويعتبر مؤتمر حمص الذي عقد ٤تشرين الثاني١٩٣٢ انطلاق لمسيرتها السياسية إذ وضع هذا المؤتمر قانونها الاساسي ومنهاجها ونظامها ،عارضت الكتلة سلطة الانتداب الفرنسي وتمكنت بعد الضغط السياسي من عقد معاهدة مع فرنسا عام١٩٣٦ انتزعت من خلالها بعض الحقوق الوطنية المشروعة لسورية كخطوة اولى ،تزعمت وسيطرت على المشهد السياسي السوري واصبح لها قاعدة شعبية كبيرة ،وتمكنت من تشكيل اول حكومة وطنية برئاسة جميل مردم وذلك عام ١٩٣٦،اصابها التصدع والانشقاق بعد موت عميدها سعد الله الجابري عام١٩٤٧ وتكون على انقاضها الحزب الوطني ،للمزيد من المعلومات ينظر: نزار الكيالي ،المصدر السابق ،ص٦٨.

[٦]هاشم الاتاسي:(١٨٧٥–١٩٦٠)سياسي سوري ولد بمدينة حمص من عائلة اشتهرت بالتدين والوجاهة والحنكة السياسة، درس علومه الاولية بمدارس حمص ثم اكمل دراسته الجامعية بتخصص الادارة بالاستانة ،تدرج بالمناصب الادارية والسياسية ،انضم للكتلة الوطنية من اجل الدفاع عن حقوق بلده، انتخب نائباً عن حمص بدورات انتخابية عديدة كعام١٩٢٨و١٩٣٦وغيرها من باقي الدورات الانتخابية ،تقلد مناصب وزارية عديدة ،شكل حكومات عديدة ،اصبح رئيساً لسورية عام١٩٣٦ و١٩٤٩و١٩٥٤،اعتزل العمل السياسي اواخر حياته ،للمزيد من المعلومات ينظر :اسامة رفعت البياتي ،هاشم الاتاسي ودوره السياسي في سورية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بغداد ،كلية التربية ابن رشد ،٢٠٠٦،ص١٣.

[٧] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨٢)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٤)بتاريخ١٠حزيران١٩٢٨،و١،ص٤.

[٨] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٥)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية ،تقرير شهر تموز ١٩٢٨،و٤٢،ص٨٨.

[٩] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣٠)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٥٧)بتاريخ٦كانون الاول١٩٣١،و٤٦،ص١٣٢.

[١٠] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣٠)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٥٧)بتاريخ١٠كانون الاول١٩٣١،و٤٦،ص١٣٢.

[١١]سعد الله الجابري:(١٨٩٤–١٩٤٧)سياسي بارز ورجل قانون قدير حلبي الاصل ،من عائلة ال الجابري المعروفة بالتدين والجاه والمكانة الاجتماعية والعمل السياسي ،درس بمدارس حلب واكمل الحقوق بالاستانة، تدرج بالمناصب الادارية والسياسية ،من اشد المعارضين لسياسة فرنسا الانتدابية في سورية، انضم للكتلة الوطنية

واصبح احد اعضائها البارزين ،انتخب نائباً عن حلب لدورات انتخابية عديدة كعام ١٩٢٨و١٩٣٦و١٩٤٣ تقلد مناصب وزارية واصبح وزير لوزارات مختلفة في حكومات عديدة كوزارة الداخلية والدفاع عام١٩٣٦والخارجية عام ١٩٤٦وغيرها وتمكن من تشكيل ثلاث حكومات في عام ١٩٤٣و١٩٤٥و١٩٤٦،ترأس مجلس النواب السوري عام١٩٤٤،ترأس الحزب الوطني عام ١٩٤٧،خدم بلاده ودافع عن حقوقها ،للمزيد من المعلومات ينظر: وسيم عبد الامير وهيب الحسناوي ،سعد الله الجابري ودوره السياسي في سورية حتى عام١٩٤٧،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية،٢٠١٧،ص٣٢.

[١٢] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣٠)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٥٧)بتاريخ٦كانون الاول١٩٣١،و٤٦،ص١٣٢.

[١٣]زكي الخطيب:(١٨٧٧–١٩٦١)سياسي دمشقي درس بمدارسها واكمل الحقوق بالاستانة ،تدرج بالمناصب الادارية ،عارض الهيمنة العثمانية والانتداب الفرنسي على سورية ،كان شديد الحرص على حقوق بلده، وفي عام ١٩٢٥ استلم منصب ديوان وزارة الداخلية ،انتخب نائباً عن دمشق عام ١٩٢٨و١٩٤٧و١٩٤٩،انضم للكتلة الوطنية ،للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الوهاب الكيالي واخرون ،الموسوعة السياسية،ج٣، المؤسسة العربية لنشر ،بيروت،١٩٧٤،ص٤٤.

[١٤] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣٠)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٨٦)بتاريخ٢١كانون الاول١٩٣١،و٤٥،ص١٢٨.

[١٥] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣٠)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٢٢٤)بتاريخ٣١كانون الثاني١٩٣٢،و٤٣،ص١٢٣.

[١٦] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣٠)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٣٥٤)بتاريخ١٠اذار١٩٣٢،و٢٦،ص٧٩.

[١٧] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣٠)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٤٤٧)بتاريخ٨نيسان١٩٣٢،و٢١،ص٦٣.

[١٨] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣٠)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٥٦٤)بتاريخ٦حزيران ١٩٣٢،و١٣،ص٣٩.

[١٩]فخري البارودي:(١٨٨٩–١٩٦٦)سياسي دمشقي ،درس بمدارسها وتخرج من المدرسة الحربية بالاستانة ،التحق بقوات الجيش العربي اثناء اندلاع الثورة العربية الكبرى عام١٩١٦،عارض سلطة الانتداب الفرنسي ودافع عن حقوق بلده ،انتخب نائباً عن دمشق بدورات انتخابية عدية كعام ١٩٢٨و١٩٣٦و١٩٤٣،انضم للكتلة الوطنية ،للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الوهاب الكيالي واخرون ،المصدر السابق ،ج٤،ص٤٧٦.

[٢٠]شاكر نعمت الشعباني: سياسي ورجل قانون حلبي الاصل ،درس بمدارس حلب واكمل دراسته الجامعية بالاستانة ،مارس الصحافة والمحاماة، دافع عن حقوق بلاده، معارض للعثمانيين والفرنسين لسيطرتهم على سورية ،وفي ١٨ نيسان ١٩٢٨ أصدر اول عدد لجريدته (الاهالي) الناطقة والمعبرة عن حزبه (الحزب الوطني

السوري)،في عام ١٩٢٦ و١٩٣٢أصبح وزيراً للمالية ،للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الوهاب الكيالي واخرون ،ج٤،المصدر السابق ،ص٤٧٦.

[٢١]فائز الخوري:(١٨٩٥–١٩٥٩)سياسي سوري ورجل قانون سوري ،ولد بدمشق ودرس بمدارسها واكمل القانون بباريس ،انضم للكتلة الوطنية المعارضة للوجود الفرنسي بسورية ،تدرج بالمناصب الادارية والسياسية ،كان احد مشرعين الدستور السوري لعام١٩٢٨،تولى منصب وزير للخارجية عام١٩٣٩وعام١٩٤١،عين كسفير لسورية في كل من روسيا وامريكا وبريطانيا ،للمزيد من المعلومات ينظر: جورج فارس ،من هو في سورية ،الوكالة العربية للنشر ،دمشق،١٩٤٨ ،ص١٥٥.

[٢٢]نسيب البكري:(١٨٨٨–١٩٦٦)سياسي وزعيم وطني دمشقي كبير، درس بمدارس دمشق ،تخرج من المدرسة السلطانية في بيروت عام١٩١٢، تدرج بالمناصب السياسية ،احد اعضاء جمعية العربية الفتاة ،شارك بالثورة العربية الكبرى التي اندلعت عام١٩١٦،اصبح مستشار للملك فيصل ابان العهد الفيصلي بدمشق، انضم للكتلة الوطنية وكان من المعارضين للانتداب الفرنسي، شارك بالثورة السورية الكبرى عام١٩٢٥وحكم عليه بالاعدام مما هرب الى فلسطين لمدة وجيزة ثم عاد لبلده ،تدرج بالمناصب الادارية والسياسية، انتخب نائباً عن دمشق عام١٩٣٢وعام١٩٤٣وعام١٩٤٦،واصبح وزيراً للعدل عام١٩٣٩ووزيراً للاقتصاد الوطني والزراعة عام١٩٤١،اصبح رئيساً لحزب الشعب عام١٩٥٤واستمر بالعمل الحزبي حتى عام١٩٥٧،للمزيد من المعلومات ينظر: نشأت جميل شاكر ،ثوار صنعوا الاستقلال ،دار الشرق،دمشق،٢٠٠٨ ،ص٥٤١.

[٢٣] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣٠)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٥٧٦) بتاريخ٩حزيران١٩٣٢،و١٢،ص٣٦.

[٢٤] صبحي بركات الخالدي:(١٨٨٩–١٩٣٩)سياسي سوري ولد بانطاكية ،درس بمدارس دمشق واكمل الدراسة الجامعية بالاستانة ،استقر بمدينة حلب ،مارس نشاطه السياسي مبكراً وكان مقرب من سلطة الانتداب الفرنسي ،لم يحظى بشعبية ولم يتمتع بتأييد شعبي لميوله وقربه من سلطة الانتداب الفرنسي ،استطاع من الوصول لعضوية الجمعية التأسيسية بدعم فرنسا ،في عام ١٩٣٠ انشأ الحزب الدستوري ،للمزيد من المعلومات ينظر: تاريخ سورية الحديث ،يحيى قسام ،المجلد الاول، دار العراب،دمشق،٢٠١٩،ص١٢٩.

[٢٥]حقي العظم:(١٨٦٤–١٩٥٥)سياسي دمشقي ،درس بمدارسها واكمل دراسته الجامعية بالاستانة بتخصص الادارة، تدرج بالمناصب الادارية ،من المقربين لسلطة الانتداب الفرنسي بسورية واحد رجالهم ،في عام١٩٢٠عين حاكماً عاماً لدولة دمشق ابان تقسيم الاراضي السورية الى دويلات من قبل فرنسا، اصبح رئيس وزراء لسورية عام١٩٣٢،للمزيد من المعلومات ينظر: نشأت جميل شاكر، المصدر السابق،ص٣٠٣.

[٢٦] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣٠)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٥٧٦)بتاريخ٩حزيران١٩٣٢،و١٢،ص٣٦.

[٢٧]محمد علي العابد:(١٨٦٧–١٩٣٩)سياسي ولد بمدينة دمشق، درس بمدارس دمشق واكمل دراسته الجامعية ببيروت واتقن اللغة الفرنسية والتركية، سافر الى باريس وتخرج من كلية الحقوق ،تدرج بالمناصب الادارية الى ان وصل لمنصب وزير مفوض للدولة العثمانية في واشنطن ،تنقل ما بين لندن وسويسرا وفرنسا، عاد لدمشق

وانتخب نائباً لها عام١٩٣٢،للمزيد من المعلومات ينظر :نزار كريم جواد الربيعي، دراسات في تاريخ سوريا المعاصر ،دار ضفاف،بغداد،٢٠١٢،ص٧٥.

[٢٨] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣٠)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٥٩٠)بتاريخ١٣حزيران١٩٣٢،و١١،ص٣٣.

[٢٩] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣٠)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٥٨)بتاريخ١٥ تموز ١٩٣٢،و٨،ص٢٦.

[٣٠]مظهر ارسلان:(١٨٨٧–١٩٤٨)سياسي سوري ولد بمدينة حمص ،درس علومه الاولية بمدارسها واكمل دراسته الجامعية بالاستانة ،تدرج بالمناصب الادارية والسياسية ،عين قائمقام لدير الزور ،انتخب نائباً في الجمعية التأسيسية لعام١٩٢٨،ونائباً في المجلس النيابي لعام١٩٣٢،اصبح وزيراً للاشغال العامة عام١٩٤٣،للمزيد من المعلومات ينظر: جورج فارس ،المصدر السابق ،ص٤٧٩.

[٣١]جميل مردم:(١٨٣٩–١٩٦٠)سياسي دمشقي الاصل ،اكمل تخصص العلوم السياسية بباريس،احد المشاركين بالمؤتمر العربي الذي عقد بفرنسا عام١٩١٣،احد المعارضين لسياسة الانتداب الفرنسي ،تم نفيه الى خزيرة ارواد السورية من قبل سلطة الانتداب الفرنسي لمعارضته لسياستها، انتخب نائباً لدورات نيابية عديدة كعام١٩٢٨و١٩٣٦ وغيرها ،انضم للكتلة الوطنية للدفاع عن حقوق شعبه ،اصبح وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني عام١٩٣٢،كان احد اعضاء الوفد السوري المفاوض الذي سافر لباريس عام١٩٣٦ من اجل ابرام معاهدة تضمن استقلال سورية ،وفي اواخر عام١٩٣٦ شكل مردم اول حكومة وطنية ،للمزيد من المعلومات ينظر :نزار كريم جواد الربيعي ،المصدر السابق ،ص٤٧.

[٣٢]حكومة حقي العظم:(١٥حزيران١٩٣٢–٣أيار١٩٣٣)وضمت كل من حقي العظم للرئاسة والداخلية ومظهر ارسلان للعدلية والمعارف وجميل مردم للمالية والزراعة وسليم جنبرت للإشغال العامة، للمزيد من المعلومات ينظر: حسن الحكيم، مذكراتي(صفحات من تاريخ سورية الحديث١٩٢٠–١٩٥٨)،ج٢،دار الكتاب الجديد،بيروت،١٩٦٦،ص١٦٨.

[٣٣] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣١)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٤٨٨)بتاريخ٢٠نيسان١٩٣٢،و٢١،ص١٥٠.

[٣٤]فارس الخوري:(١٨٧٣–١٩٦٢)سياسي دمشقي كبير ورجل قانون قدير ،ولد بسورية ودرس بمدارس دمشق، اتم دراسته الجامعية بالجامعة الامريكية في بيروت بتخصص القانون ،يتحدث اللغة التركية والفرنسية والانكليزية ،مارس مهنة المحاماة بدمشق ،تعين كأستاذاً للقانون بمعهد الحقوق ،معارض لسلطة الانتداب الفرنسي،،اصبح نائباً عن دمشق لدورات انتخابية عديدة كعام١٩٢٨وعام١٩٣٦وعام ١٩٤٣،تقلد وزارات عديدة وترأس اكثر من حكومة ،مثل بلده في منظمة الامم المتحدة ،للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الوهاب الكيالي واخرون،ج٣،المصدر السابق،ص٤٤٥.

[٣٥] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣١)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٣٥٤)بتاريخ١٩تشرين الثاني١٩٣٣،و١٧،ص١٢٦.

[٣٦] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣١)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٣٧٠)بتاريخ٢١تشرين الثاني١٩٣٣،و١٥،ص٢١.

[٣٧]دامين دو مارتيل:(١٨٧٨–١٩٤٠)ضابط عسكري فرنسي ،اكمل الحقوق في باريس، تدرج بالمناصب العسكرية والسياسية ،في عام١٩١٦ مثل بلاده كسفير في الصين ،في١٢تشرين الاول١٩٣٣عين كمفوض سامي لفرنسا في سورية ولبنان ،للمزيد من المعلومات ينظر: رائد فاضل عباس ،السياسة الفرنسية تجاه سورية ولبنان١٩٢٠– ١٩٤٦،رسالة ماجستير غير منشورة ،المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ،الجامعة المستنصرية،٢٠٠٦ ،ص٨٠

[٣٨] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣١)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٣٧٠) بتاريخ٢١تشرين الثاني ١٩٣٣،و١٥،ص١٢١.

[٣٩] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣١)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٩٨٨) بتاريخ٤تشرين الثاني١٩٣٤،و٧،ص٦.

[٤٠] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣١)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٧٣٠) بتاريخ١٤كانون الثاني١٩٣٥،و٢،ص٦.

[٤١] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣٠)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٢٤٤) بتاريخ٣١كانون الاول١٩٣١،و٤٣،ص١٢٣.

[٤٢] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٨٩٨)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في انقرة المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٢)بتاريخ٣نيسان١٩٣٥،و٧،ص١٧.

[٤٣] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٨٩٨)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في انقرة المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٧١٩)تقرير شهر كانون الثاني١٩٣٦،و٧،ص ١٢٠.

[٤٤] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٧٢٠)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في انقرة المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٧)بتاريخ١٩كانون الثاني١٩٣٨،و٧،ص٤٢.

[٤٥] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٨٩٨)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في انقرة المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٦)بتاريخ٣أذار١٩٣٨،و٧،ص٣١.

[٤٦] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٨٩٨)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٤٥٦)بتاريخ١٢أيار١٩٣٧،و٧،ص١٢.

[٤٧]غابرييل بويو:(١٨٨٣–١٩٦٩)عسكري وسياسي فرنسي الاصل ،يتصف بالدهاء والحنكة ،تدرج بالمناصب السياسية وتقلد منصب سفير لفرنسا بالنمسا وغيرها من الدول الاخرى ،وفي ٥كانون الثاني ١٩٣٩عين كمفوض سامي بسورية ولبنان وبقى بالمنصب حتى ٢٥تشرين الثاني ١٩٤٠،للمزيد من المعلومات ينظر :عبد الرحمن الكيالي واخرون،ج٤،المصدر السابق،ص٢٣٨.

[٤٨]حكومة المديرين:(٨تموز١٩٣٩–١نيسان ١٩٤١) وهي حكومة شكلت بأمر من قبل سلطة الانتداب الفرنسي وبصورة غير دستورية ولم تحظى بمقبولية الشعب السوري لإدارة سورية ابان اندلاع الحرب العالمية الثانية

كحكومة مصغرة وكانت برئاسة بهجت الخطيب وسميت بهذا الاسم لان جميع اعضائها بدرجة مدير عام وليس بدرجة وزير وضمت كل من فضلا عن رئيسها الخطيب: خليل رفعت مديراً عاماً للعدلية وعبد اللطيف الشطي مديراً عاماً للمعارف وحسني البيطار مديراً عاماً للمالية ويوسف عطا الله مديراً عاماً للإشغال ونوري المدرس مديراً عاماً للاقتصاد الوطني ؛للمزيد من المعلومات ينظر: مازن يوسف صباغ، سجل الحكومات والوزارات السورية١٩١٨–٢٠١٠،دار الشرق،دمشق،٢٠١٠،ص١٠١.

[٤٩] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ ٤/٢، التسلسل(٣١١/٤٩٨٦)، تقرير الملحقية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(ش/٦٩٨/١٠٥١١)بتاريخ٩تموز ١٩٣٩،و٢٨،ص٣١.

[٥٠]عبد الرحمن الشهبندر:(١٨٧٩–١٩٤٠)سياسي سوري ولد بمدينة دمشق ،درس علومه الاولية بمدارس دمشق واكمل الدراسة الجامعية بالجامعة الامريكية في بيروت بتخصص الطب وتخرج منها عام١٩٠٦،وفي عام١٩٢٠تولى وزارة الخارجية بالحكومة الفيصلية، عارض الانتداب الفرنسي، وفي عام١٩٢٤ الف حزب الشعب واطلق على نفسه لقب الزعيم وكان يدعو للوحدة العربية والغاء الانتداب الفرنسي ،شارك بالثورة السورية الكبرى التي اندلعت عام١٩٢٥،عارض المعاهدة الفرنسية السورية لعام١٩٣٦واخذ يعارض الكتلة الوطنية مما احدث انقسام بالموقف الوطني ،اغتيل بعيادته بدمشق واتهم الكتلويين بمقتله، للمزيد من المعلومات ينظر: نزار كريم جواد الربيعي ،المصدر السابق،ص٦٠.

[٥١] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ،الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٢)، تقرير الملحقية الملكية العراقية العامة في بدمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٦/١/٢)بتاريخ٢كانون الثاني١٩٣٩،و٣،ص٥.

[٥٢] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٢)، تقرير الملحقية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية التقرير العام لشهر شباط ،بتاريخ٢٤شباط١٩٤٠،و٨،ص٢٩.

[٥٣] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٢)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في باريس المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٦٨٩/٥٣٥)بتاريخ٣٠كانون الثاني١٩٣٩،و١،ص٢.

[٥٤] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٢)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في باريس المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٦٩٨/٥٣٥)بتاريخ٣٠كانون الثاني١٩٣٩،و١،ص٩٦.

[٥٥] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٢)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في باريس المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٦٩٨/٥٣٥)بتاريخ٣٠كانون الثاني١٩٣٩،و١،ص٩٦.

[٥٦] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٢)، تقرير الملحقية الملكية العراقية العامة في باريس المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(ش/١٧٢٣/٨/٢٦٦)بتاريخ٢٤شباط١٩٤٠،و٨،ص٢٩.

[٥٧]توفيق شامية:(١٨٨٥–١٩٦٣)سياسي دمشقي ،درس بمدارس دمشق ،واكمل دراسته الجامعية بالجامعة الامريكية ببيروت ،في عام ١٩٢٨تقلد منصب وزير للاشغال وفي عام١٩٣٠ اصبح وزيراً للمالية وفي عام ١٩٤٣اصبح وزيراً للزراعة والتجارة ،للمزيد من المعلومات ينظر :تاريخ سورية الحديث ،المجلد١٣،المصدر السابق ،ص١٦١.

[٥٨] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٢)،تقرير الملحقية الملكية العراقية العامة في باريس المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(ش/١٧٢٣/٨/٢٦٦)بتاريخ٢٤شباط١٩٤٠،و٨،ص٣٠.

[٥٩] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٧٢١)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في انقرة المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٢٩)بتاريخ١٨نيسان١٩٤٠،و١،ص٩٦.

[٦٠] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٤٨٠٨)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٢/١٠/٣٣٦٩)بتاريخ١٤كانون الاول١٩٤١،و٨٠،ص٢٤٠.

[٦١] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٥٩٢٢)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٨/١/٦)بتاريخ٥شباط١٩٤١،و٨٩،ص٢٤٣.

٢٤١؛ د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(١/٤/٢)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٨/١/٦)بتاريخ ٥شباط ١٩٤١،و٨٨،ص٢٣٠.

[٦٢] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٥٩٢٢)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في حلب المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٦١/٨/١)بتاريخ ٢٧أيار ١٩٤١،و٥٧،ص١٣٣.

[٦٣] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٥٩٢٢)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٣٦)بتاريخ٥١ أب ١٩٤٠،و٥٨،ص١٣٧.؛د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٤٨٨)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٣/١٠/٣٦٨)بتاريخ١كانون الاول١٩٤١،و٨٠،ص٣.

[٦٤] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨٠٨)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٢/١٠/٣٤٨)بتاريخ١٤تشرين الثاني١٩٤٠،و٨٨،ص٢٤٢.

[٦٥] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٢)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(ش/١٩٠٦/١٩٠٦/٨/١٩١١)بتاريخ٢٩تشرين الاول ١٩٤٠،و٨٠،ص٢٤٠؛ د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(١٢/٤٨١٢)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٤/١١/٦)بتاريخ١٣كانون الثاني١٩٤١،و٨٠،ص٢؛ د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٥٩٢٢)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٨/١/٦)بتاريخ٥شباط١٩٤١،و٨٩،ص٢٤٣.

[٦٦] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨٠٨)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٢٦٨)بتاريخ ١٢كانون الاول١٩٤١،و٤،ص٣٠٧.

[٦٧]هنري فيرناند دينتز: (١٨٨١–١٩٤٥)عسكري فرنسي ولد بجنوب فرنسا ،في عام١٩٠٠درس في اكاديمية سان سير العسكرية في باريس وتخرج منها برتبة ضابط بالجيش الفرنسي،وتدرج بالمناصب العسكرية ،اتقن اللغة الانكليزية والالمانية ،شارك بالحرب العالمية الاولى والثانية ،وفي ١٩٤٠عين كمفوض سامي فرنسي في سورية

ولبنان عن حكومة فيشي الموالية للألمان بعد سقوط فرنسا بيد الالمان ابان الحرب العالمية الثانية واستمر بعمله كمفوض سامي حتى عام١٩٤٢،للمزيد من المعلومات ينظر:رائد فاضل عباس،المصدر السابق،ص١٠١.

[٦٨] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١١)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٢٦٨)بتاريخ ١٥حزيران١٩٤٠،و٦٣،ص١١٧.

[٦٩] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٥٩٢٢)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في حلب المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٣٣٤/٨/١)بتاريخ٩كانون الثاني١٩٤٠،و٨،ص٩.

[٧٠] احسان الجابري:(١٨٧٨–١٩٨٢)رجل قانون وسياسي حلبي الاصل، من عائلة ال الجابري العريقة المعروفة بالوجاهة والاتجاه الديني فضلاً عن مكانتها السياسية في حلب ،درس القانون ومارس المحاماة ،تدرج بالمناصب الادارية والسياسية إذ اصبح سكرتير السلطان عبد الحميد الثاني ابان العهد العثماني وكان احد اعضاء الوفد العربي المشارك بالمؤتمر العربي الاول الذي عقد في باريس عام١٩١٣للمطالبة بحقوق العرب بالحرية والاستقلال عن الدولة العثمانية ،وتسلم منصب مدير لبلدية حلب ابان العهد الفيصلي واصبح بعدها كبير امناء حكومة فيصل لنزاهته وكفاءته الادارية ،اما في العهد الوطني عين لمنصب رئاسة بلدية حلب عندما اصبح اخيه سعد الله الجابري وزيراً للداخلية والخارجية وذلك عام١٩٣٦،انتخب عام ١٩٤٧ نائباً عن مدينة حلب في مجلس النواب السوري بعد وفاه اخيه سعد الله الجابري ،من ابرز المدافعين عن حقوق بلده ومعارض لسياسة الانتداب الفرنسي في سورية ،انضم للكتلة الوطنية وللحزب الوطني ،اعتزل العمل السياسي اواخر حياته ،للمزيد من المعلومات ينظر: وسيم عبد الامير وهيب الحسناوي المصدر السابق،ص١٨،ص٣٠.

[٧١] شكيب ارسلان:(١٨٦٩–١٩٦٤) أديب ومفكر وسياسي لبناني ،درس علومه الاولية بمدارس بيروت ،أثر بالمفكرين والشعراء العرب ،لقب بأمير البيان لفصاحته ولغزارة علمه ،له العديد من الكتب والمؤلفات،،اتقن لغات عديدة كاللغة الالمانية والتركية والفرنسية والانكليزية ،كان معارض للاستعمار ،ساهمت طروحاته الفكرية والادبية بأثارة الرأي العام العربي ضد الاستعمار ،على اثرها اعتقل مرات عديدة ،للمزيد من المعلومات ينظر:– عبد الرحمن الكيالي واخرون ،المصدر السابق،ج٣،ص٤٨٨.

[٧٢] امين الحسني:(١٨٩٥–١٩٧٤)سياسي ورجل دين فلسطيني ولد بمدينة القدس ،درس علومه الاولية بمدارس القدس وثم اكمل دراسته الدينية بالازهر بالقاهرة ،خدم بالجيش العثماني ومن ثم عارض الوجود العثماني في البلاد العربية ،اشترك بالثورة العربية الكبرى وشارك بالحرب العالمية الاولى ،ناهض الاستعمار البريطاني لفلسطين ،اصبح مفتي القدس الديني ،تم مطاردته من قبل بريطانيا وتنقل بين دول عديدة كالعراق وسورية ولبنان ثم هاجر الى المانيا ،له نشاط واسع من اجل تحرير فلسطين إذ قارع الوجود البريطاني واليهودي بفلسطين ،اسس العديد من المنظمات والجمعيات من اجل تحرير فلسطين وكان مجاهداً من اجل تحرير البلدان العربية واستقلالها ،للمزيد من المعلومات ينظر:– عبد الرحمن الكيالي واخرون ،المصدر السابق،ج١،ص٣٣٥.

[٧٣] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١١) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في حلب المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٣٣٤/٨/١)بتاريخ ٧أيلول١٩٤١،و٣٤،ص١.

[٧٤] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١١) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٣٣٤/٨/١)بتاريخ ١٧ايلول١٩٤١،و٣٤،ص٤.

[٧٥] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٥٩٢٢)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في حلب المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٢/٨/١)بتاريخ٤كانون الثاني١٩٤١،و٣٧،ص٦٧.

[٧٦] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٢) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٨٦/١/٦٠)بتاريخ ٢١نيسان١٩٤٠،و٣٤،ص٤٤.

[٧٧] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٥٩٢٢)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٠/١/١١)بتاريخ ٣أذار١٩٤١،و١١٤،ص٣٠٦.

[٧٨] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣٣)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في حلب المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٣٤٨/٨/ا)بتاريخ ٣٠تموز ١٩٤١،و٧٢،ص٢٣٧.

[٧٩] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣٣)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في حلب المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٣٩٣/٨/١)بتاريخ ٢٠ أب١٩٤١،و٥٨،ص١٥٨.

[٨٠] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣٣) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية ،بتاريخ ٢٠حزيران١٩٤١،و٨١،ص٢٨٧.

[٨١] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١١) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١١٨/١/٦)بتاريخ ٢٦حزيران١٩٤١،و١٧٧،ص٧٧.

[٨٢] د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٩)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في حلب المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(س/١٢٧٨/١٢٧٨/١٢١٢٠)بتاريخ١٣أيلول ١٩٤١،و٢٠٠ ،ص١.

[٨٣] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣٣) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية ،بتاريخ ٢٧تموز١٩٤١،و٧٢،ص٢٦٣.

[٨٤] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ،الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣٣) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم ،بتاريخ ٦أب١٩٤١،و٧٠،ص٢١٦.

[٨٥] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(١٩٧٢/١١/٦) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٩٧٢/١١/٦)بتاريخ٢١أيلول١٩٤١،و٢٧٠،ص٣٣٦.

[٨٦]الجنرال جورج كاترو:(١٨٧٩–١٩٦٩)ضابط عسكري وسياسي فرنسي ،تقلد مناصب عديدة، اصبح ممثلاً لبلاده في المستعمرات الفرنسية ،شارك بالحرب العالمية الاولى والثانية ،انضم الى قوات فرنسا الحرة بعد اجتياح المانيا للاراضي الفرنسية ،كان معارض لحكومة فيشي الموالية الى المانيا، للمزيد المعلومات ينظر: احمد عطية ،القاموس السياسي ،دار النهضة العربية، مصر ،١٩٦٨،ص ٩٥٠.

[٨٧]محمد تاج الدين الحسني(١٨٩٠– ١٩٤٣)ولد بدمشق من عائلة معروفة بالتدين، يتسم بالذكاء والفطنة، درس بمدارس دمشق، احد اعضاء المؤتمر السوري العام١٩٢٠،كان مقرباً لسلطة الانتداب الفرنسي ،عين من قبل

فرنسا رئيساً لسورية عام١٩٢٨وعام١٩٤١،للمزيد من المعلومات ينظر :نزار كريم جواد الربيعي ،المصدر السابق،ص٥٥.

[٨٨] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٦٨/١١/٦)بتاريخ ١٥أيلول١٩٤١،و٢٦٧،ص١.

[٨٩] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١١) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٩٧٢/١/٦)بتاريخ ٢١أيلول١٩٤١،و٢٧٠،ص٤.

[٩٠] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٥٩٣٢) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٨٨/١/٦)بتاريخ ١ تشرين الاول١٩٤١،و٦٣،ص١١٧.

[٩١]حسن الحكيم:(١٨٨٦–١٩٨٢)سياسي ورجل قانون دمشقي، درس بمدارس دمشق ،واكمل الحقوق بالاستانة ،تدرج بالمناصب الادارية والسياسية ،في عام ١٩٢٠ عين مديراً عاماً للبرق والبريد ،سافر الى مصر وعمل تنظيم سياسي معارض لفرنسا،عام١٩٢١ سافر لشرق الاردن وعمل مستشاراً للأمير عبد الله بن الحسين ومن ثم وزيراً للمالية ،اكد على ضرورة توحيد كل من بغداد وعمان ودمشق تحت العرش الهاشمي،عام١٩٢٢ عاد لدمشق ،في ١٩٣٧عين مديراً للأوقاف الاسلامية ،وفي عام١٩٣٩عين وزيراً للمعارف ،وفي عام١٩٤١شكل حكومته واسند اليه منصب وزير للمالية بالوكالة ،انتخب نائباً عن دمشق لدورات نيابية عديدة اخرها عام١٩٤٩،للمزيد من المعلومات ينظر: حسن الحكيم ،المصدر السابق ،ص٥.

[٩٢]حكومة حسن الحكيم:(٢٠أيلول ١٩٤١–١٧نيسان١٩٤٢)وضمت كل من حسن الحكيم لرئاسة الحكومة وللمالية وفائز الخوري للخارجية وزكي الخطيب للعدلية وفيضي الاتاسي للمعارف وبهجت الخطيب للداخلية ومحمد العايش للاقتصاد الوطني وعبد الغفار الاطرش للدفاع الوطني وحكمت الحراكي للإعاشة والتموين ومنير العباس للإشغال العامة منير العباس ،للمزيد من المعلومات ينظر :حسن الحكيم ،المصدر السابق،ص١٨١.

[٩٣] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٣٣) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في حلب المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٣٩٣/٨/١)بتاريخ ٢٠ أب ١٩٤١،و٥٨،ص١٥٨.

[٩٤] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ،الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٩٥٢) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية ،بتاريخ ١١أب١٩٤١،و٦٤،ص١٨٧.

[٩٥]بشارة خليل الخوري:(١٨٩٠–١٩٦٤)سياسي ورجل قانون لبناني قدير ،ولد ببيروت ودرس بمدارسها ،اكمل دراسة القانون في جامعة القديس يوسف اليسوعية في بيروت ،مارس مهنة المحاماة، في عام ١٩٢٠ انتخب نقيباً عن محامي بيروت في نقابة المحامين في لبنان، تدرج بالمناصب الادارية إذ عين في عام١٩٢٢رئيساً لمحكمة الاستئناف الحقوقية العليا ببيروت ،وانتخب نائباً عن بيروت بدورات انتخابية عديدة كعام ١٩٢٦وعام١٩٣٧، في عام١٩٢٦عين وزيراً للداخلية وفي عام١٩٢٧عين وزيراً للعدلية ،وفي عام ١٩٣٢أسس الكتلة الدستورية، وفي٢٣أيلول١٩٤٣اصبح رئيساً للبنان وسعى لتحقيق الاستقلال الوطني وانهاء الانتداب الفرنسي على لبنان ،في ١١تشرين الثاني ١٩٤٣ اعتقل من قبل سلطة الانتداب الفرنسي لموقفه المعارض لفرنسا مما حدث انتفاضة

عارمة من قبل الشعب لاطلاق سراحه، للمزيد من المعلومات ينظر: سعد سعدي، معجم الشرق الاوسط، دار الجيل،بيروت،١٩٩٨،ص١٧٨.

[٩٦]مصطفى النحاس:(١٨٧٦–١٩٦٠)رئيس حزب الوفد المصري، ولد بسمنول بدلتا النيل في مصر ،درس بمدارس القاهرة واكمل الحقوق بجامعة القاهرة، امتهن المحاماة بمدينة المنصورة بالعاصمة المصرية، تدرج بالمناصب الادارية ،في عام١٩٢٤اصبح وزيراً للمواصلات ،في١٩٣٠ تمكن من تشكيل حكومة مصرية ،للمزيد من المعلومات ينظر:عبد الوهاب الكيالي واخرون،ج٦،المصدر السابق،ص٢٢٢.

[٩٧] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٢٤) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في القاهرة المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١/٢/٦٤)بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٤٢،و١٠،ص٦.

[٩٨] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٤٤) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٩٨/١١/٦)بتاريخ ٦تشرين الاول ١٩٤٢،و٣٨،ص٨٨.

[٩٩]حكومة حسني البرازي:(١٨نيسان١٩٢٤–٨كانون الثاني١٩٤٣) وضمت كل من البرازي بالإضافة الى وزارة الداخلية والمعارف وفائز الخوري لوزارة المالية والخارجية ومحمد العايش لوزارة الاقتصاد الوطني ومنير العباس لوزارة الاشغال العامة والبريد والبرق وحكمت الحراكي لوزارة الاعاشة والتموين وحسن الاطرش لوزارة الدفاع الوطني ومنير العجلاني للرعاية والشباب وراغب الكيخيا للعدلية ،للمزيد من المعلومات ينظر: مازن يوسف صباغ، المصدر السابق،ص١٠٩.

[١٠٠]محسن البرازي:(١٩٠٤–١٩٤٩) سياسي ورجل قانون ولد بمدينة حماة السورية ،درس علومه الاولية بحماة ودمشق واكمل دراسته الجامعية والعليا بتخصص القانون في فرنسا إذ حصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق من جامعة باريس،عين استاذاً بمعهد الحقوق بدمشق ،تدرج بالمناصب الادارية واصبح وزيراً للداخلية والصحةعام١٩٤٧ووزيراًللخارجية عام١٩٤٨ووزيراًللمعارف في عام١٩٤٨ ،شكل حكومة اخرى بتاريخ٢٦حزيران ١٩٤٩ واستمرت حتى ١٤أب ١٩٤٩ ،للمزيد من المعلومات ينظر :تاريخ سورية الحديث، المجلد الحادي عشر ،المصدر السابق،ص١٢.

[١٠١]جميل الالشي(١٨٨٣–١٩٥١):سياسي وضابط عسكري ولد بدمشق، درس بمدارسها في عام١٩٠٦تخرج من كلية الاركان الحربية بالاستانة، يتحدث بعدد من اللغات كالتركية والانكليزية والفرنسية، تدرج بالمناصب العسكرية ،اصبح وزيراً للحربية ابان الحكومة العربية بدمشق، وفي العهد الانتداب الفرنسي اصبح وزيراً للمالية عام١٩٢٨,في عام ١٩٣٢تقلد منصب وزير الداخلية ،في عام ١٩٤٣اصبح وزير للاعاشة والاشغال ،في عام ١٩٤٣تمكن من تشكيل حكومة وطنية ،للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الوهاب الكيالي واخرون،ج٢،المصدر السابق،٩٤.

[١٠٢]حكومة جميل الالشي(٨كانون الثاني١٩٤٣–٢٥اذار١٩٤٣)وضمت كل من جميل الالشي للرئاسة والداخلية وفائز الخوري للخارجية ومصطفى الشهابي للمالية ومنير العجلاني للشؤون الاجتماعية وحسن الاطرش للدفاع الوطني ومنير العباس للاشغال العامة وللعدلية بالوكالة وحكمت الحراكي للاعاشة ومحمد العايش للاقتصاد الوطني وخليل مردم للمعارف ،للمزيد من المعلومات ينظر: د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ،

التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٩/٥/٦)بتاريخ ١١كانون الاول١٩٤٢،و٦٣،ص١١١.

[١٠٣] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٩/٥/٦)بتاريخ ١١كانون الاول١٩٤٢،و٦٣،ص١١١.

[١٠٤] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٢٥/١١/٦)بتاريخ ٢٦كانون الثاني١٩٤٣،و٥٧،ص١٠٥.

[١٠٥] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٢٦/١/٦)بتاريخ ٣١حزيران١٩٤٣،و٩،ص١٥.

[١٠٦]عطا الايوبي:(١٨٧٧–١٩٤٤)سياسي دمشقي درس بمدارسها وتخرج من كلية الحقوق عام١٩٣٤،مارس مهنة المحاماة ،معارض للانتداب الفرنسي ،انضم للكتلة الوطنية ،تقلد منصب وزير للعدلية عام١٩٣٤،تمكن من تشكيل حكومة عام١٩٣٦وشكل حكومة مؤقتة عام١٩٤٣،للمزيد من المعلومات ينظر :عبد الوهاب الكيالي واخرون ،ج٤،المصدر السابق،ص١٢٣.

[١٠٧] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٢/٥٦٤)بتاريخ ١٧أذار١٩٤٣،و٣٤،ص١.

[١٠٨]حكومة عطا الايوبي:(٢٥أذار١٩٤٣–١٩أب١٩٤٣)وضمت كل من عطا الايوبي رئيساً للحكومة ووزير للداخلية وللدفاع الوطني، والامير مصطفى الشهابي وزير للمالية والاقتصاد الوطني والاعاشة والتموين ونعيم الانطاكي وزيراً للخارجية والاشغال العامة وفيضي الاتاسي وزيراً للعدلية والمعارف والشؤون الاجتماعية ،للمزيد من المعلومات ينظر: حسن الحكيم ،المصدر السابق،ص١٤٨.

[١٠٩] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٤٤) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٩٨/١١/٦)بتاريخ ٦تشرين الاول ١٩٤٢،و٣٨،ص٨٨.

[١١٠] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٢٦/١/٦)بتاريخ ٣١تموز١٩٤٣،و٩،ص١٦.

[١١١] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٢٦/١/٦)بتاريخ ٢٩تموز ١٩٣٤،و٩٠،ص١٤.

[١١٢] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٢٦/١/٦)بتاريخ ٢٩تموز ١٩٣٤،و٩،ص١٥.

[١١٣] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨)،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٢٦/١/٦)بتاريخ ٣١تموز١٩٤٣،و٩،ص١٥.

[١١٤] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٦٩٤٥/٨/٢٣٣/٢٣٣)بتاريخ ١٢أب١٩٤٣،و١٦،ص٢.

[١١٥] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٣٧٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٢٦/١/٦)بتاريخ ٣٠تموز١٩٤٣،و٣٢،ص٢.

[١١٦] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٥٦٤/٥٦٤/٢٠٠/٧١٦٥)بتاريخ ٢١أب١٩٤٣،و١٠،ص١٩.

[١١٧] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١/٦/١٣٩)بتاريخ ١٩أب١٩٤٣،و٣٢،ص٦٦.

[١١٨]حكومة سعد الله الجابري الاولى(١٩أب١٩٤٣ – ١٤تشرين الاول١٩٤٤)وضمت كل من سعد الله الجابري للرئاسة وللخارجية ولطفي الحفار للداخلية وخالد العظم للمالية ونصوح البخاري للمعارف والدفاع الوطني ومظهر ارسلان للاشغال العامة وللاعاشة والتموين وتوفيق شامية للزراعة وللتجارة وعبد الرحمن الكيالي للعدلية وحسن جبارة للاقتصاد الوطني ،للمزيد من المعلومات ينظر: د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٧٢٤٧/٨/٢٣٣/٢٣٣)بتاريخ ٢٣أب١٩٤٣،و٤٤،ص٦٩؛ وسيم عبد الامير وهيب الحسناوي ،المصدر السابق ،ص ٩٨.

[١١٩] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٤٠/١/١)بتاريخ ٢٠أب١٩٤٣،و٥٤،ص٤.

[١٢٠] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ،الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٢١/١/٦)بتاريخ ٢١أب١٩٤٣،و٣٢،ص٣.

[١٢١] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٤٠/١/٦)بتاريخ ٢٢أب١٩٤٣،و٤،ص١.

[١٢٢] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٧٢٤٧/٨/٢٣٣/٢٣٣)بتاريخ ٢٣أب١٩٤٣،و٤٤،ص٦٩.

[١٢٣] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٤٦٤) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٨/١٠٤٤/١٠٤٤)بتاريخ ٢ايلول١٩٤٣،و٥،ص٥.

[١٢٤] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٨/١٠٤٤/١٠٤٤)بتاريخ ٤أيلول١٩٤٣،و١،ص١.

[١٢٥] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٤/١٠٤٤/١٠٤٤)بتاريخ ٨أيلول١٩٤٣،و١،ص١.

[١٢٦] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٤/١١/٦)بتاريخ ٢٢كانون الثاني١٩٤٣،و٥٩،ص١٠٧.

[١٢٧] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٤٩١٩)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في انقرة المرسل الى وزارة الخارجية العراقية ٢٦كانون الثاني١٩٤٥،و١،ص١.

[١٢٨] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٤٩١٩)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في انقرة المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٢٧)تقرير اواخر شهر كانون الثاني١٩٤٥،و١،ص٤٤.

[١٢٩] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٢٤)، تقرير الملحقية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٦/٢/٤٣)بتاريخ١٥شباط١٩٤٥،و٦٢،ص٢١٨.

[١٣٠] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٢)، تقرير الملحقية الملكية العراقية العامة في القاهرة المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١/٢/٤٩)بتاريخ١٧شباط١٩٤٥،و٥٨،ص١٩٤.

[١٣١] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٧٢٤)، تقرير الملحقية الملكية العراقية العامة في القاهرة المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(ش/٧١١/٧١١//١٢٤٧١٤)بتاريخ١٨شباط١٩٤٥،و٤٦،ص١٦١.

[١٣٢] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(د/١١٩٠/١١٩٠/٦٠٠/٥١٩٠)بتاريخ١٠حزيران ١٩٤٥،و٣٢،ص٥٠

[١٣٣] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨٠٩) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٦/١١/١٤٣)بتاريخ ١١تموز١٩٤٥،و٤٣،ص٦٧.

[١٣٤] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٢) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٢٠/١١/٦)بتاريخ ٢٢تموز١٩٤٥،و٧٩،ص١٥٧.

[١٣٥]اوليفار روجية: ضابط عسكري وسياسي فرنسي ،تدرج بالمناصب العسكرية، اصبح الحاكم العسكري لبلاده في سورية ولبنان، اتسمت سياسته بالقسوة والعنف والتسلط ،طارد وسجن الشخصيات الوطنية السورية المعارضة لسياسة فرنسا في سورية، تولى منصب قائد الجيش الفرنسي العام في سورية عام١٩٤٥،قمع جميع الشخصيات المطالبة بخروج فرنسا عن الاراضي السورية ،وفي عهده بتاريخ ٢٩أيار١٩٤٥ قصف وضرب بعض المدن السورية وخصوصاً دمشق لخروج الشعب السوري مظاهرات واسعة تطالب بخروج فرنسا ،وضع خطة بابادة اعضاء الحكومة السورية والعودة للحكم الفرنسي المباشر لسورية حينما قصف مبنى المجلس النيابي السوري لتجمع اعضاء الحكومة والنواب لمناقشة العلاقة المضطربة مع فرنسا لكنه فشل، للمزيد من المعلومات ينظر: غالب العياشي، الايضاحات السياسية واسرار الانتداب الفرنسي في سورية ، ب. م ،بيروت،١٩٥٥ ،ص١٤٠

[١٣٦] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٢) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٤٩/١٦/٦)بتاريخ ٧حزيران١٩٤٣،و٣٢،ص١.

[١٣٧] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٢) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٤٩/١٦/٦)بتاريخ ٧حزيران١٩٤٣،و٣٢،ص١.

[١٣٨] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٢) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٩٤١/١٦/٦)بتاريخ ٧حزيران١٩٤٣،و٣١،ص٣.

[١٣٩] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٢) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٤٩/١٦/٦)بتاريخ ٧حزيران ١٩٤٥،و٨٥،ص١٦٧.

[١٤٠] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٢) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(د١١٩٠/١١٩٠/٦٠٠/٥٥١٩٠)بتاريخ١٠حزيران١٩٤٥،و٣٢،ص٥٠.

[١٤١] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٢) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٤٩/١٦/٦)بتاريخ ٧حزيران ١٩٤٥،و٨٤،ص١٦١.

[١٤٢] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٣٧٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٢٦/١/٦)بتاريخ ٢٢أيار١٩٤٥،و١٨،ص٢٩.

[١٤٣] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٢) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٩/٦)بتاريخ ٧حزيران١٩٤٥،و١،ص٤.

[١٤٤] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٢) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٩/٦)بتاريخ ٧حزيران١٩٤٥،و١،ص٦.

[١٤٥] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٢)، تقرير الملحقية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية ،بتاريخ٢٨أيار١٩٤٥،و١٣،ص١٨٢.

[١٤٦] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨٨٠٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(١٦/١١/١١٥)بتاريخ ٤حزيران١٩٤٥،و٢٦،ص٣٩.

[١٤٧] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٦٤٨) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في القاهرة المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٥٦)بتاريخ ٢٦أيار١٩٤٥،و٣٤،ص٤٤.

[١٤٨] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٥٠٢٧) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في واشنطن المرسل الى وزارة الخارجية العراقية ،بتاريخ ١٣أيلول١٩٤٥،و٦،ص٤.

[١٤٩] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٣) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في حلب المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(س/٤٢/٣)بتاريخ ٧نيسان١٩٤٦،و٦٨،ص٧١.

[١٥٠] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٤٨١٣) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٣١/٣٦/٣٦)بتاريخ ٨كانون الثاني١٩٤٦،و١،ص٢.

[١٥١] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة هـ، التسلسل(٣١١/٢٨١٣) ،تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في دمشق المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم(٨/٣٦/٣٦)بتاريخ ٩كانون الثاني١٩٤٦،و٢٦،ص٤٤.